الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **٥٢**

الثلاثاء، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

التقرير الثاني للمكتب (A/64/250/Add.1)

الرئيس: قرر المكتب في الفقرة ١ (أ) من تقريره (A/64/250/Add.1) أن يوصي الجمعية العامة بأن تدرج بندا إضافيا بعنوان ''منح الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مركز المراقب في الجمعية العامة'' في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء، ''المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء؟

تقرر ذلك.

الرئيس: كما يوصي المكتب في الفقرة ١ (ب) بإحالة البند إلى اللجنة السادسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحالة هذا البند إلى اللجنة السادسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس: أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند المعنون ''منح الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مركز المراقب في الجمعية العامة'' يصبح البند ١٦٩ من جدول أعمال الدورة الحالية.

وسيبلَّغ رئيس اللجنة السادسة بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو.

ويوصي المكتب، في الفقرة ٣ (أ) من التقرير، الجمعية العامة بأن تدرج بندا إضافيا بعنوان ''جامعة الأمم المتحدة'' في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان باء، ''تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان باء؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس: كما يوصي المكتب في الفقرة ٣ (ب) بإحالة البند إلى اللجنة الثانية. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحالة هذا البند إلى اللجنة الثانية؟

تقرر ذلك.

الرئيس: أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند المعنون ''جامعة الأمم المتحدة'' يصبح البند ١٧٠ من جدول أعمال الدورة الحالية.

وسيبلَّغ رئيس اللجنة الثانية بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو.

وفي الفقرة ٤ (أ) من التقرير، يوصي المكتب الجمعية العامة بإدراج بند إضافي معنون ''منح مجلس رؤساء الجمعية العامة مركز المراقب في الجمعية العامة'' في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء، ''المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٤ (ب)، يوصي المكتب أيضا بإحالة البند إلى اللجنة السادسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحالة البند إلى اللجنة السادسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس: أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند المعنون ''منح مجلس رؤساء الجمعية العامة مركز المراقب في الجمعية العامة'' سيصبح البند ١٧١ من جدول أعمال الدورة الحالية.

وعلى ضوء القرارات التي اتخذتها الجمعية للتو، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أيضا تمديد أعمال اللجنة السادسة لتنظر بوجه خاص في البندين ١٦٩ و ١٧١ من جدول الأعمال، اللذين تمت إحالتهما إلى تلك اللجنة؟

تقرر ذلك.

الرئيس: سيتم إبلاغ رئيس اللجنة السادسة بالقرارات التي اتخذتها الجمعية للتو.

في الفقرة ٥، قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند المعنون ''مسألة جزر مايوت القمرية'' في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان ألف، ''صون السلم والأمن الدوليين''، على أساس ألا تنظر الجمعية العامة في هذا البند حتى إشعار آخر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان ألف، على أساس ألا تنظر الجمعية العامة في هذا البند حتى إشعار آخر.

تقرر ذلك.

الرئيس: أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند المعنون ''مسألة جزر مايوت القمرية'' سيصبح البند ١٧٢ من جدول أعمال الدورة الحالية.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في التقرير الثاني للمكتب.

البند ١٦ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/64/35)

تقرير الأمين العام (A/64/351)

مشاريع القرارات (A/64/L.20 و A/64/L.21 و A/64/L.22 و A/64/L.23)

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تكلم بالأمس في الأمم المتحدة صوت عظيم من أصوات الشعب الفلسطيني، هو السيد وليد الخالدي. وقد ذكرتني مرثاته بذلك الفلسطيني العظيم الآخر، إدوارد سعيد، ولدى الاستماع للخالدي، فكرت أن من المستصوب أن أتذكر سعيد وأن أحمد الله على أن صوته ما زال مسموعا.

وقد يكون العديد من الناس غير سعداء بأن صوت فلسطين كما يردده هذان الشخصان العظيمان لا يزال مسموعا في قاعات الأمم المتحدة، واليوم تشكل تلك المرثاة في إطار البندين ١٥ و ١٦ تذكرة باستمرار معاناة الشعب الفلسطيني وتعرضه للمآسي والتشريد والقهر والقمع في ظل الاحتلال. ويبدو أن الكثير من الأشخاص يتساءلون: ''ما الفائدة من هذه المرثاة السنوية''؟ وأقول لهم، ''إذا استمعتم بما يكفي من الإمعان، ستجدون أن المرثاة لا تطالب بالاقتصاص ولكن بالسلام الدائم''. وتلك هي المسألة الرئيسية التي تتناولها هذه المرثاة.

وهل هي مهمة صعبة على الشعوب التي تؤمن بإله واحد؟ فالفلسطينيون واليهود يؤمنون بإبراهيم وموسى. فهل الوصول إلى الأرض الموعودة معا أو تحقيق الاتحاد صعب بهذا الشكل؟ أعتقد أن الأمر ليس كذلك. وأعتقد أنه ينبغي أن نشيد اليوم باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على القضية والموقف المحكمين اللذين عرضتهما علينا هنا. وأود أن أشكر بالتحديد الممثل الدائم للسنغال ومقرر اللجنة، والممثل الدائم لمالطة، على إسهاميهما القيّمين.

وتصادف مناقشة اليوم الهامة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ولذلك، فإنها تشكل فرصة مناسبة لنعيد تأكيد التزامنا بالكفاح المشروع للشعب الفلسطيني ولنذكّر العالم بحقوقه غير القابلة للتصرف.

وعلى مدى العقود الستة الماضية، ظلت التسوية السلمية لقضية فلسطين أحد التحديات الرئيسية للمجتمع الدولي. فلنسجل بأننا على مشارف العقد السابع من عجزنا الجماعي – وأكرر، عجزنا الجماعي – عن مواجهة هذا التحدي. والواقع أنه سجل محزن للأمم المتحدة. ومن أوسلو في عام ١٩٩٣ إلى أنابوليس في عام ٢٠٠٧، لا يبدو أن الأمور أصبحت مشجعة.بصورة أكبر. ومن جهة أخرى، لم يتم بتاتا عكس مسار التدهور الخطير للأحوال المعيشية في الأراضي المحتلة. ويشكل الإفلات من العقاب وتحدي المجتمع الدولي ضربة موجعة لمؤيدي عملية السلام، والأهم من ذلك، للأحوال المعيشية لبني البشر الذين يعيشون في ظل الاحتلال القسري.

ومن بين هذه الاتجاهات، يشكل استفحال الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة مسألة تثير مزيدا من القلق البالغ بالنسبة لوفد بلدي. وكما أقرّت بذلك مختلف تقارير الأمم المتحدة، فإن إغلاق حدود غزة أمام حرية تدفق الأشخاص والتجارة يخنق الاقتصاد المحلي. وتتعرض الخدمات العامة والأمن الإنساني للتهديد. ويكرر بناء الجدار الفاصل الحالة ذاتها في الضفة الغربية.

وفي أماكن أخرى من الأراضي المحتلة، يتفاقم الصراع جراء النشاط الاستيطاني الذي تقوم به إسرائيل. ونلاحظ ببالغ القلق أنه، حتى في هذا العام، أضيف أكثر من ٧٥٥ مترا مربعا من الأراضي الإضافية – وقد يبدو هذا الرقم ضئيلا، لكنه مهم من حيث المبدأ – إلى المستوطنات في الضفة الغربية وحدها. وقد أصبح هذا الأمر، على نحو بطيء لكنه مطرد، تعدياً متواصلا. ولا يؤدي النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية وحولها والاحتلال غير المبرر وغير المنطقي للجولان السوري، إلى جانب الحفريات الاستفزازية قرب مواقع مقدسة بالنسبة للمسلمين والمسيحيين واليهود، سوى إلى توسيع نطاق هذا الصراع. ويمكن لبناء ٩٠٠ وحدة

سكنية في جيلو، جنوب القدس الشرقية، أن يزيد من تأجيج التوترات في المنطقة.

إن استمرار ثقافة الإفلات من العقاب يقضي على الأمل والثقة اللذين يشكلان شرطين مسبقين لأي عملية للسلام قابلة للبقاء. ولا يمكن بناء الثقة أمام أعمال تنطوي على استخدام القوة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتمييز، ونقاط التفتيش، وفرض التراخيص والحصار على السكان قاطبة، مما يؤدي إلى الخنق الاجتماعي والاقتصادي. وإنزال العقاب الجماعي بالشعب الفلسطيني أسوأ مثال على ذلك إطلاقا. ويجب على إسرائيل أن تعيد النظر بصورة جدية فيما تتخذه من إجراءات وتدابير قاسية، ليس من أجل الشعب الفلسطيني المحاصر وعملية السلام فحسب، بل أيضا من أجل ما لها من شواغل أمنية ولإحلال السلام في العالم الذي تستعديه بكل ازدراء للإنسانية.

وبينما لا نرى أي سبب يذكر للتفاؤل بأي عملية للسلام المستدام في المستقبل القريب، يجب أن نتفادى اليأس وفقدان الأمل الكاملين لأنهما يولدان العنف. ونأمل أن تتخذ الأطراف المعنية تدابير فورية وذات مصداقية لبناء الثقة تروم تحسين البيئة العامة وجعلها تفضي إلى عملية تفاوضية. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد للمجتمع الدولي أن يعمل من جديد هذه المسألة وأن ينشط الزخم بغية تجديد عملية السلام.

وخلال المناقشة التي عقدها مجلس الأمن في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أوجزت أربعة معايير لإعادة الانخراط (انظر S/PV.6201) وأود أن أكررها الآن. أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور الريادة في إعادة انخراط المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة. ويجب على دوله الأعضاء إبداء الإرادة السياسية لإحراز تقدم حقيقي بشأن تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ومرجعيات مدريد، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، والتفاهم الذي تم التوصل إليه في أنابوليس في عام ٢٠٠٧.

ثانيا، يتعين على المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط أن تستغل الإمكانات الكاملة لبيانها الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ دعما لعملية السلام من خلال مشاركة شفافة وموضوعية.

ثالثا، هناك حاجة ماسة إلى معالجة المحنة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية وإلى إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية التي دمرها الصراع والعنف. وبالمثل، علينا أن ندعم الجهود المبذولة لتحقيق مزيد من التماسك فيما بين أفراد الشعب الفلسطيني.

رابعا، من الضروري لتحقيق تسوية دائمة للصراع العربي – الإسرائيلي أن نعالج أسبابه الأصلية – أي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. ولذلك، يتطلب الحل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وجميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى، بما في ذلك الجولان السوري وجنوب لبنان. كما ينبغي لإسرائيل أن توقف فورا جميع الأنشطة الاستيطانية. ومن الأهمية بمكان أيضا بالنسبة لهذه المعادلة إحراز تقدم موازٍ على المسارين السوري – الإسرائيلي واللبناني – الإسرائيلي وذلك لتحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط – وهو السلام الذي يشكل أهم جانب في إلقاء هذا الخطاب اليوم.

وبناء على ذلك، لنبسط الأمور بعض الشيء. وأنا داخل إلى هذه القاعة، التقيت بإحدى الشخصيات العربية الحكيمة والمسنة والبارزة، وقلت له: ”لم لا ننطلق من نقطة واحدة ونمضي قدما؟“ فالتفت وقال: ”هناك حل سهل للغاية. فَلْنُجَمِّد المستوطنات فورا وَلْنَخْتَر السلام“. وهذه

نصيحة بسيطة للغاية لكنها عميقة. فَلْتُباشِر إسرائيل هذه المهمة بكل إقدام. وينبغي ألا تتردد في هذه اللحظة. فهذا هو الوقت المناسب لتحقيق ما ينبغي أن يكون سلاما مقبولا.

لقد عانت الشعوب من جميع الأعراق والديانات في الشرق الأوسط لفترة أطول مما ينبغي. فعلى مدى السنوات الـ ٦٠ الماضية، عاشت العديد من الأجيال طوال حياتها في الظلال الخبيثة للفقر والعنف العبثي وانعدام الأمن المهدد للحياة. وما من أمر آخر غير حزمنا وعزمنا المشترك واتخاذنا لإجراء منسق، وفي المقام الأول والأخير، إبدائنا للإرادة السياسية لبناء السلام الدائم، يمكن أن ينقذ الأجيال المقبلة في المنطقة من مآسي ومصائب الإرث المشؤوم وتكرار تاريخ أسلافها الأخرق والدموي.

وفي الختام، أود أن استشهد بجون ميلتون، الذي، لمواجهة الفساد والسقوط من الجنة، كتب في الكتاب الأول من القصيدة الملحمية ”الجنة المفقودة“، ”لم يضع كل شيء؛ هناك الإرادة التي تقهر“. وذلك هو ما تحتاج إليه الأمم المتحدة: إرادة لا تقهر.

السيد الرويعي (البحرين): يتقدم وفد بلادي بالشكر إلى سعادة السفير بول بادجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وكذلك إلى أعضاء اللجنة جميعاً على ما بذلوه من جهد في إعداد التقرير الخامس والثلاثين الذي يحوي معلومات قيمة تفصح في محتواها عن تدني الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما نقدر كثيراً ما يقومون به من مهام يرمون من خلالها إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، المكرسة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، والتي رددت آلاف المرات في هذه القاعة.

كما نشكر إدارة شؤون الإعلام على ما قامت به من دور فعال في تسليط الضوء على المسائل المتعلقة بقضية فلسطين، وما نظمته من أنشطة ضمن البرنامج الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين من أجل توعية المجتمع الدولي بهذه القضية.

بالأمس، وفي رسالة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، إلى السيد الأمين العام بان كي - مون ورئيس اللجنة، السفير بادجي، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، دعا جلالته المجتمع الدولي لتحمل مسؤوليته تجاه مستقبل الشعب الفلسطيني من أجل بلوغ حقوقه الثابتة في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف. كما دعا إسرائيل والسلطة الفلسطينية لمواصلة بذل الجهود السلمية للتوصل إلى اتفاق سلام عادل وشامل على نحو ما جاء في التفاهم المشترك لأنابوليس، انطلاقاً من المرجعيات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها قرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق. كما شدد جلالة الملك على ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي موقفاً حازماً للتضامن الفعلي مع الشعب الفلسطيني، وتجسيد حقوقه الوطنية المشروعة وذلك بتقديم الدعم السياسي والمالي لاستئناف المفاوضات الهادفة إلى إيجاد تسوية للوضع النهائي وحل المسائل العالقة. كما أشار جلالته إلى أن اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني جاء في وقت تتواصل فيه معاناة هذا الشعب، وأكبر شاهد دولي على ذلك ما جاء في تقرير القاضي ريتشارد غولدستون هذا العام (A/HCR/12/48)، الذي كشف النقاب للمجتمع الدولي عما يتعرض له الشعب الفلسطيني من اضطهاد وتنكيل على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلية، مما يؤكد من جديد على ضرورة التحرك الدولي لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الواقع تحت نير الاحتلال الإسرائيلي.

وتكرِّس تلك الرسالة موقف البحرين الثابت إزاء القضية الفلسطينية في اتجاهين متزامنين، أولهما الوقوف

بصلابة إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق أمام ما يتعرض لها من ظلم تاريخي، أقسى مظاهره الاحتلال والعدوان الغاشم والتهجير والتقتيل والحصار، وثانيهما السعي إلى بلوغ تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، على أساس المرجعيات المتعارف عليها دولياً.

ولست بحاجة في هذا المقام إلى الإطالة في التدليل على تردي الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة يوما بعد يوم، نتيجة استمرار إسرائيل في سياستها المعهودة في حصار وإذلال الشعب الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة، والاستمرار في بناء الجدار الفاصل خلافاً لفتوى محكمة العدل الدولية، وما إلى ذلك من انتهاكات فاضحة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وما أحداث غزة الأخيرة، سوى حلقة من حلقات العدوان، وإن كانت أكثرها بشاعة. فقد دُمِّرت فيها البنى التحتية عمداً، بما فيها منشآت الأمم المتحدة، وقتل المدنيون نساء وأطفالاً وشيوخاً، واستعملت فيها الأسلحة المحرمة دوليا، وحرم الفلسطينيون من أبسط مقومات الحياة تحت سمع وبصر المجتمع الدولي.

إن العملية السياسة وحدها هي القادرة على الوصول إلى تسوية سلمية تكفل للشعب الفلسطيني التمتع بجميع حقوقه غير القابلة للتصرف التي نحن بصددها اليوم، كما تكفل للشعب الإسرائيلي التمتع بالسلام والأمن داخل حدود معترف بها دولياً وبين جيران يقبلون بدولته شريكا ويتعايشون معها جارة. وهذا تحديداً هو ما ظلت تدعو إليه مملكة البحرية وما ستواصل السعي لبلوغه قدر المستطاع.

وفي الختام، نشاطر رأي الأمين العام الوارد في تقريره (A/64/351) بأن الوقت قد حان لكي تحدث إسرائيل تغييراً جوهرياً في سياساتها بهذا الصدد.

وما من شك في أن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يمثل اعترافاً دولياً بالمسؤولية الخاصة التي يتحملها المجتمع الدولي إزاء ما لحق بالشعب الفلسطيني من ظلم وغبن تاريخي، مما يتطلب وفقا لهذه المسؤولية العمل من أجل بلوغ حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه وترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود أن أعرب عن تضامننا مع شعب فلسطين في جهوده الحثيثة وعزمه الثابت على مواصلة السعي إلى تحقيق تطلعاته الوطنية، وفي كفاحه الباسل من أجل الدفاع عن حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها.

إن التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة مؤخرا عن قضية فلسطين، لا سيما تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الوارد في الوثيقة A/64/35، تدل مرة أخرى على الواقع المؤسف المتمثل في مواصلة النظام الإسرائيلي، خلال الفترة قيد النظر، لجرائمه ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. ودأب على تغيير ديمغرافية الأرض الفلسطينية وتراثها التاريخي والثقافي من خلال سياسات وممارسات غير قانونية، وبالتالي التسبب للشعب الفلسطيني بمعاناة وخسائر لا توصف، بما في ذلك المذبحة التي وقعت مؤخرا في غزة ونجم عنها مصرع وإصابة مئات الفلسطينيين الأبرياء وأزمة إنسانية غير مسبوقة في تلك المنطقة.

وعلى الرغم من صدور فتوى محكمة العدل الدولية والتنديد القوي للمجتمع الدولي، فإن المستوطنات غير القانونية تتزايد على نحو أسرع من ذي قبل ويزداد عدد المنازل الفلسطينية التي تدمر. ومما لا شك فيه أن القرار غير القانوني الذي اتخذه النظام الإسرائيلي مؤخرا لبناء ٩٠٠ وحدة سكنية جديدة خطوة دبرت لتغيير التركيبة

والطابع الديمغرافيين للأراضي الفلسطينية، لا سيما في القدس والمناطق المحيطة بها.

كما تمادى النظام الإسرائيلي في سياساته العدوانية والتوسعية تجاه لبنان والجولان السوري المحتل. ولا يزال النظام غير الشرعي ينتهك أبسط مبادئ القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، مستمرا في تحديه للعديد من قرارات مختلف هيئات الأمم المتحدة. ولا شك أن تلك الجرائم من بين أشد الانتهاكات الصارخة لقرارات الأمم المتحدة، لا سيما قرارات مجلس الأمن، وبالتالي يجب التعامل معها على نحو عاجل ومناسب من لدن المجلس وغيره من أجهزة الأمم المتحدة بصورة حازمة وحاسمة.

وفي ذلك الصدد، نرحب باتخاذ القرار ١٠/٦٤ الصادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة. وينبغي متابعة ذلك القرار بصورة جادة من لدن الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، بغية محاكمة المقترفين الإسرائيليين للجرائم الموثقة بكل فعالية في تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب وسلوك الاستعلاء على القانون. فإذا عوقب المجرمون، سيتم تقييد مجال ارتكاب الأعمال الإجرامية من لدن من لديهم الدوافع والوسائل لارتكابها. ويشكل إفلات مقترفي الجرائم الخطيرة من العقاب، في حد ذاته، سببا لاقتراف جرائم أخرى ومحفزا على ذلك.

ولسوء الطالع، لم تفض المناقشة التي عقدها مجلس الأمن بشأن تقرير غولدستون في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.6201) إلى النتيجة المتوقعة. ونعتقد أن أي إجراء لمهادنة النظام الإسرائيلي أو صرف اهتمام المجتمع الدولي عن الأسباب الأصلية لمسألة فلسطين، بما في ذلك المناورات ذات الدوافع السياسية في المجلس خلال مناقشته بشأن غزة، يشكل دفاعا عن إرهاب الدولة والظلم والقمع، فضلا عن المذبحة التي وقعت مؤخرا ودامت ٢٢ يوما وقتل فيها مئات الفلسطينيين من الرجال والنساء والأطفال.

وبما أن قضية فلسطين هي المشكلة الأكثر إلحاحا بالنسبة للمجتمع الدولي، فإن إيجاد حل لتلك المسألة يشكل أولية قصوى. فقد مضت أكثر من ٦٠ سنة على احتلال فلسطين. وخلال تلك السنوات كلها، استفاد النظام الإسرائيلي من جميع الوسائل المادية للقوة، بما فيها المعونة المالية والأسلحة والتكنولوجيا، فضلا عن الدعم السياسي والدبلوماسي من لدن بعض البلدان الغربية، بما في ذلك إمبراطوريتها العملاقة المحتكرة لشبكات الأخبار ووسائط الإعلام. غير أن تلك البلدان، على الرغم من ذلك الدعم الهائل، لم تفشل في حل مشكلة عدم شرعية النظام الإسرائيلي فحسب، بل إن المسألة المعقدة لفلسطين ازدادت تعقيدا مع مرور الوقت. وفي الماضي، طرحت العديد من الحلول على الطاولة، لكن أيا منها لم ينجح لأنها، أولا، كانت تستند إلى الإنكار، بطريقة أو بأخرى، الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ثانيا، بسبب تعنت النظام الإسرائيلي وتماديه في عدم الامتثال لالتزاماته وللقواعد والقوانين الدولية.

ومما لا شك فيه أن التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة لقضية فلسطين أمر لا بد منه لتحقيق السلام والاستقرار الشاملين والدائمين في الشرق الأوسط وخارجه.ولن يتأتى السلام في الشرق الأوسط بالعدوان، وإرهاب الدولة، والتخويف، والاحتلال، وبناء مستوطنات غير قانونية جديدة والجدار الفاصل. ونرى أنه لن يتسنى إحلال السلام الدائم في فلسطين والمنطقة إلا بإقامة العدل وإنهاء التمييز وإنهاء احتلال فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة.

واليوم، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نحن بحاجة إلى العمل بشكل جماعي للبرهان على دعمنا غير المشروط للقضية الفلسطينية والنهوض لمساعدة من حُرموا من حقوقهم غير القابلة للتصرف. وإعادة إعمار غزة هو أحد أكثر احتياجات فلسطين إلحاحا ويتطلب أن تكون لدينا إرادة سياسية قوية وأن نقوم بعمل جماعي على الفور. ونحن نتحمل واجبا ومسؤولية مشتركين عن تقديم دعم متعدد الجوانب للفلسطينيين في غزة. وحكومة جمهورية إيران الإسلامية تضطلع بنصيبها من المسؤولية عن مساعدة الفلسطينيين ماليا لتخفيف معاناتهم في المجال الإنساني.

ويود وفد بلدي إعادة التأكيد على اقتراحنا إيجاد حل دائم للمشكلة الفلسطينية. ونحن نقترح إيجاد حل ينسجم تماما مع القيم الديمقراطية ويستند إلى الفطرة السليمة. واستنادا إلى اقتراحنا، فإنه ينبغي لجميع من لديهم مصلحة مشروعة في أراضي فلسطين، بما في ذلك المسلمون والمسيحيون واليهود، اختيار نظام حكمهم في استفتاء عام. وينبغي أيضا السماح لجميع الفلسطينيين الذين يعانون منذ سنوات محن المنفى بالمشاركة في الاستفتاء. وفي نظر من يؤمنون حقا بالسلام والديمقراطية، فإن هذا هو الحل العادل والشامل والديمقراطي الوحيد لهذه المشكلة التي طال أمدها في الشرق الأوسط.

وختاما، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على جهودهم التي لا تعرف الكلل في التعامل مع حالة العذاب والمشقة التي يعيشها شعب فلسطين وعلى التقرير الثري بالمعلومات الذي قدموه لنا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها الوارد في الوثيقة A/64/35. ونود أيضا أن نشكر رئيس اللجنة، السفير بول بادجي ممثل السنغال، على بيانه الشامل بشأن عمل اللجنة.

ما فتئت سري لانكا تقدم دعمها الثابت للشعب الفلسطيني في سعيه لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في إقامة دولة. وهذه مسألة ما برح رئيسنا، فخامة السيد ماهيندا راجاباكسا، يناصرها على مدار الأربعين عاما الماضية. وأود أن ألتمس عذر الجمعية وأن أقتبس من الرسالة التي بعث بها بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام ونصها كالتالي.

”في المناسبة الجليلة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وبالنيابة عن شعب وحكومة سري لانكا، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعمنا المطلق والصادق لشعب وحكومة فلسطين في نضالهما العادل من أجل نيل حقوقهما غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في إقامة دولة.

”ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء المعاناة والمحن الواسعة النطاق التي لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني منها وإزاء الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونرحب بالجهود والالتزامات الجديدة من قبل المجتمع الدولي بإنعاش عملية السلام. غير أننا نعرب عن خيبة الأمل إزاء عدم تحقيق نتائج ملموسة باتجاه حل الدولتين ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

”وفي هذا اليوم التذكاري للتضامن، أود أن أشير إلى ارتباطي بقضية الشعب الفلسطيني لقرابة ٤٠ عاما، أيدت خلالها الاعتراف بالحقوق غير

القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وإيجاد حل قابل للتطبيق للصراع. وآمل مخلصا في أن تمكن جميع مبادرات السلام التي يتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق حل الدولتين والجهود التي استأنفها المجتمع الدولي من سرعة إقامة دولة فلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وتناغم ورخاء''.

يعاني الشعب الفلسطيني ويعيش تحت الاحتلال منذ فترة طويلة جدا. ويؤثر حرمانه من حقه الأساسي في إقامة دولة بسبب الاحتلال الإسرائيلي المستمر تأثيرا خطيرا على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للسكان الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ونعتقد أنه لا بد من التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقرارات التي اتخذها الجمعية العامة لإيجاد حل عادل ودائم وشامل لقضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية هي معالم هامة في عملية تحقيق حل الدولتين الدائم.

لكي يكون السلام في الأرض الفلسطينية مستداما وقابلا للاستمرار، يجب على إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية حتى حدود عام ١٩٦٧. ويجب عليها إنهاء حصارها الاقتصادي والفعلي لقطاع غزة. ولن يؤدي التوسيع غير القانوني للمستوطنات واستمرار بناء جدار الفصل وتغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي للأرض الفلسطينية إلا إلى زيادة التوترات والعداوات بين طرفي الصراع. ويتعين على السلطة الفلسطينية مواصلة تنفيذ خطتها الأمنية وبذل قصارى جهدها لتحسين القانون والنظام.

تود سري لانكا أن تؤكد مجددا على دعمها للسلطة الفلسطينية تحت قيادة الرئيس محمود عباس. ونشدد على الحاجة إلى الحفاظ على المؤسسات الوطنية والديمقراطية وحمايتها حيث أنها ذات أهمية حيوية للدولة الفلسطينية المستقلة التي ستقام مستقبلا. ولذلك، فإننا نحث الجماعات الفلسطينية على العمل بسرعة لتحقيق المصالحة والاتحاد في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية. فقوة الشعب الفلسطيني تكمن في وحدته. وفي هذا الصدد، نشيد بمبادرة مصر لتشجيع الحوار بين الأطراف المعنية بهدف استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

يجب أن يبذل الجانبان جهودا جادة من أجل الاستئناف المبكر للمفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي لتمكين كل من شعب إسرائيل وشعب فلسطين من العيش جنبا إلى جنب في أمان وداخل حدود معترف بها. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يتقيد الطرفان بالاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما وأن يتخذا خطوات ملموسة لتعزيز الثقة.

وختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تضطلع بدور حيوي في توفير مواد الإغاثة الإنسانية الضرورية والمساعدة الإنمائية للشعب الفلسطيني منذ ٦٠ عاما. والعمل الذي تقوم به الأونروا في ظل ظروف صعبة جدير بالإشادة. ونعرب أيضا عن أطيب تمنياتنا للمفوضة العامة المنتهية ولايتها، السيدة كارين أبو زيد التي أسهمت بلا كلل في هذه القضية الجديرة بذلك أثناء فترة ولايتها.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): ''٣٣ صوتا مؤيدا و ١٣ صوتا معارضا وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت. اعتُمد القرار''. تلك كانت الكلمات التي قيلت في ليك سكسيس في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ والتي أعلنت اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د-٢). تلك كانت الكلمات التي أضفت الشرعية الدولية على إقامة

دولتين لشعبين: ”٣٣ صوتا مؤيدا و ١٣ صوتا معارضا وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت. اعتُمد القرار“.

وقد قبل الشعب اليهودي في فلسطين التي كانت خاضعة للانتداب البريطاني آنذاك ذلك القرار التاريخي. وعبر ذلك عن إيمان الصهاينة بأنه من الضروري والممكن على السواء العيش في سلام مع جيراننا على أرض أجدادنا. غير أن الجانب العربي داخل الأرض الخاضعة للانتداب وفي أنحاء المنطقة رفض القرار ١٨١ (د-٢) على الفور وشنت مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والعراق ولبنان - وهم أعضاء في الأمم المتحدة - حرب إبادة على إسرائيل بالتعاون مع الأردن وعرب فلسطين.

ونتيجة لذلك الرفض وتلك الحرب، أصبح الكثير من العرب الفلسطينيين لاجئين في حين اضطر عدد مماثل من اليهود الذين كانوا يعيشون في البلدان العربية للفرار من ديارهم وأصبحوا، هم أيضا، لاجئين. وعاش الجميع - يهودا وعربا - في مخيمات للاجئين بعيدا عن ديارهم.

وكان الفرق بين مجموعتي السكان اللاجئين المتميزتين - ولا يزال - أن إسرائيل بذلت قصارى جهدها لانتشال أولئك اللاجئين اليهود من بؤسهم واستيعابهم بنجاح في إسرائيل في حين لم تحرك الدول العربية المتحاربة ساكنا لإنقاذ إخوانهم. هل يشنون حربا؟ نعم وبجميع الوسائل. أما المساعدة في الإنقاذ وإعادة التوطين، ناهيك عن استيعاب إخوانهم، فهي مسألة مختلفة تماما.

واليوم، فإن الخطأ التاريخي للعرب برفض القرار ١٨١ (د-٢) يقاس أيضا بالأرواح التي أُزهقت في الحروب وبالآباء الذين يدفنون أطفالهم وبالألم الذي نشعر به جميعا، إسرائيليين وعربا. لكن إسرائيل لن تسمح بأن يتحول الألم الذي نعانيه جميعا إلى كراهية. وهو لن يضعف رغبة إسرائيل في السلام. لأن التاريخ يبرهن على أن السلام يمكن تحقيقه في الشرق الأوسط، وذلك من خلال معاهدتي السلام التاريخيتين مع مصر والأردن مثلا. فكيف يمكن بعد ذلك أن تعتمد المناقشة في هذه القاعات رواية جانب واحد تشجع وتبقي التركيز على إسرائيل بطريقة تنم عن الهوس وتنطوي على الإدانة؟

إن مناقشة اليوم تقوض إقرار حل الدولتين. وهي تعبر عن واقع وجود أغلبية آلية تكفل أن تكون أي مناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط غير مثمرة ومدمرة وعقيمة ومفعمة بالكراهية. والسلام سيتطلب توجها جديدا. إنه سيتطلب الصدق والشجاعة.

وبالتالي، فإنني أسأل جيراننا الفلسطينيين عما إذا كان كلانا يملك شجاعة تحويل أنفسنا من جنود حرب إلى جنود سلام أم لا. هل لدى الدول العربية الشجاعة ليس للحديث عن السلام فحسب، ولكن للانخراط مع إسرائيل بطريقة سياسية واقتصادية جادة؟ هل يملك الناس في منطقتنا الشجاعة ليقولوا علانية إن إسرائيل هي الدولة القومية الشرعية للشعب اليهودي؟ هل لدى أعضاء هذه الهيئة الشجاعة للتصدي لحماس وحزب الله ولجميع من لا يعترفون بحل الدولتين؟

إن إسرائيل، من جانبها، ستختار درب السلام وليس طريق الصراع. وبالتالي، أعلنت حكومة إسرائيل قبل بضعة أيام سياسة لتقييد الاستيطان، وهي سياسة تشمل تعليق التصاريح الجديدة والإنشاءات الجديدة في الضفة الغربية لمدة عشرة شهور. وتعبر هذه الخطوة التي لم يسبق لها مثيل عن ثلاث حقائق بسيطة: أولا، أن إسرائيل تريد الدخول في مفاوضات من جديد مع الفلسطينيين؛ وثانيا، أن إسرائيل لا تكتفي بالحديث عن السلام ولكنها تتخذ خطوات مؤلمة وفعالة من أجله؛ وثالثا، أن إسرائيل جادة في نيتها السعي من أجل السلام.

وإسرائيل ترغب في التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي وستناقش السلام في أي وقت وفي أي مكان وبدون شروط مسبقة. ونرغب في سماع السلطة الفلسطينية وهي تقول الشيء ذاته: أنها هي، أيضا، ستناقش السلام في أي وقت وفي أي مكان وبدون شروط مسبقة. والمفاوضات بين الأطراف هي السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله تسوية الصراع بطريقة تامة ونهائية.

نشهد الآن جهودا لاستخدام مجلس الأمن أو الجمعية العامة في إصدار إعلانات انفرادية. وعلى غرار رفض القرار ١٨١ (د-٢)، فإن ذلك قد يتحول إلى خطأ تاريخي آخر. وهذه الإعلانات تقوض أسس السلام وتوجد بدلا من ذلك حالة ستقضي على الأمل في إجراء مفاوضات ثنائية.

يجب علينا أيضا التصدي لأخطر تهديد للسلام في منطقتنا ألا وهو، إيران. فإيران تواصل تصدير العنف والكراهية والإرهاب إلى منطقتنا وما وراءها. وكانت الـ ٣٦٠ طنا من الأسلحة على ظهر السفينة فرانكوب مجرد قطرة في محيط. وإيران تمول وتدرب وتدعم الإرهاب العالمي، بما في ذلك الهجمات المستمرة بلا هوادة من جانب حماس وحزب الله على الرجال والنساء والأطفال الإسرائيليين. ويجب وقف إيران.

بينما تقف منطقتنا عند منعطف حاسم، يمكن لهذه الهيئة الاختيار بين مسارين. فيمكنها أن تتمادى في كراهية الأمس. ويمكنها أن تندب رفض القرار ١٨١ (د-٢). ويمكنها حتى إصدار إعلانات انفرادية غير ذات جدوى والإشادة بها. ويمكنها أن تغض الطرف عن الإرهابيين ورعاتهم وأن تبرر تكتيكاتهم البغيضة وآثارها المميتة. أو يمكنها الاعتراف بأن المفاوضات الثنائية هي السبيل الوحيد للسلام. ويمكنها عندئذ الاحتفال بيوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر باعتباره يوما مشتركا للسلام لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب بشرف. وبالنسبة لنا، فإنه لا يوجد سبيل آخر.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تقديرنا لكم لعقد هذه المناقشة حول قضية فلسطين في الجمعية العامة في الوقت الذي نحتفل فيه باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونعرب عن تقديرنا أيضا للسفير بول بادجي واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ترتبط الهند بعلاقات اجتماعية وثقافية قديمة الأزل بمنطقة الشرق الأوسط بأسرها ولها تاريخ طويل في دعم القضية الفلسطينية. فقد صوتنا مؤيدين لقرار مجلس حقوق الإنسان حول بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، وكذلك قرار الجمعية العامة ١٠/٦٤. ونعتقد أن الصراع في غرب آسيا صراع سياسي أساسا ولا يمكن حله بالقوة. ونؤيد إيجاد حل تفاوضي يمكن بمقتضاه أن تعيش دولة فلسطين المستقلة والمتحدة وذات السيادة والتي تتوافر لها مقومات البقاء داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل على النحو الذي تم إقراره في خريطة الطريق للمجموعة الرباعية وقراري مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). ويتماشى هذا أيضا مع دعمنا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وشاركت الهند كذلك في مؤتمر أنابوليس لعام ٢٠٠٧.

تدعو مبادرة السلام العربية إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ والاعتراف بإسرائيل وإنشاء دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية. والهند تؤيد تلك الخطة. وندعو أيضا إلى إنهاء بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي

الفلسطينية المحتلة وتخفيف القيود على حركة البضائع والأشخاص داخل فلسطين في موعد قريب.

لقد وقفت الهند دائما إلى جانب الشعب الفلسطيني في سعيه لبلوغ أهدافه المشروعة وفي جهوده الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكرامة مع الاعتماد على النفس. وتحقيقا لهذه الغاية، تبذل الهند كل ما في وسعها لتقديم الدعم لفلسطين في مجال التنمية. وفي نيودلهي، انتهينا من تشييد مبنى السفارة الفلسطينية كهدية من حكومة الهند وكرمز دائم لتضامننا مع شعب فلسطين.

وساهمت الهند بمليون دولار استجابة للنداءات العاجلة الصادرة عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عقب الصراع في غزة في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩، وذلك إدراكا منها لتدهور الحالة الإنسانية.

وفي هذا العام الذي تحل فيه الذكرى السنوية الستون لإنشاء الأونروا، فقد زدنا مساهماتنا لتلك الوكالة. وفضلا عن ذلك، ساهمت الهند بعشرة ملايين دولار في دعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بعد المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار قطاع غزة المعقود في شرم الشيخ في آذار/مارس ٢٠٠٩.

وشاركنا أيضا في مؤتمرات عدة للمانحين، بما في ذلك تلك المعقودة في باريس وجاكرتا وشرم الشيخ، ونفذنا تعهداتنا على وجه السرعة.

يؤثر عدم الاستقرار والعنف، مقترنين بالقضايا الإنسانية في فلسطين، على الحالة الأعمّ في الشرق الأوسط وخارجه. ولا يوجد شك تقريبا في أن الحالة في فلسطين ما زالت مسألة تثير القلق البالغ للمجتمع الدولي وثمة حاجة إلى أن يجتمع جميع أصحاب المصلحة وأن يهيئوا بيئة مؤاتية لاستئناف الحوار في عملية سلام الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن.

رئيس وزراء الهند، السيد مانموهان سينغ، في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أعاد التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة وشاملة للجميع لإنعاش عملية السلام بهدف تحقيق تسوية دائمة وشاملة وعادلة. وما زلنا مقتنعين بأن السلام الدائم في المنطقة سيسهم في الاستقرار والرخاء العالميين.

السيد الشقوري (المغرب): لقد اجتمعنا يوم أمس للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ولنتذكر جميعا الالتزام الدولي بقرارات الأمم المتحدة تجاه هذا الشعب إلى أن تتجسد على أرض الواقع حقوقه وتطلعاته في إقامة دولته المستقلة.

إن الشعب الفلسطيني وهو يواجه ولا يزال بتحد وصبر الواقع المزري المفروض عليه على مدى أكثر من ستة عقود، يواصل بدون كلل مطالبة هذا المحفل والمحافل الدولية الأخرى بتنفيذ الوعود المتكررة التي قدمت إليه والتي كلما بعثت بصيصا من الأمل انقلبت بعد ذلك إلى سراب وخيبة أمل.

فتحية إلى هذا الشعب المقدام الذي رغم المحن وتوالي السنوات ظل محافظا رغم التشريد والتنكيل والأسر والتقتيل على شعلة الأمل مضيئة نيّرة، كلما همّت رياح اليأس أن تطفئها أوقدتها نسمات الأمل، فتتوهج مرة أخرى مبشرة بانبعاث غد أفضل يعيش فيه هذا الشعب في سلام وأمن في وطنه وعلى أرضه.

يؤيد وفد بلادي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا مصر عن حركة عدم الانحياز وسوريا عن المجموعة الإسلامية ويود أن يركز في هذا البيان على النقاط الأساسية التالية.

ولكن قبل ذلك، يود وفد بلادي أن يتقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، لدعوتكم إلى عقد هذا الاجتماع لتدارس التطورات التي عرفتها القضية الفلسطينية خلال الفترة السابقة كما يود أن يعبر عن امتنانه لسعادة السفير بول بادجي على الجهود التي يقوم بها على رأس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. كما لا يفوتنا التنويه بما تقوم به شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة وكذا البرنامج الخاص في إدارة شؤون الإعلام الذي نشكره على أنشطته المتعددة ومنها على سبيل الذكر لا الحصر نشراته اليومية للتعريف بآخر تطورات القضية الفلسطينية.

كما لا يسعنا، وقد احتفلنا في أيلول/سبتمبر الماضي بمرور ٦٠ سنة على إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إلا أن نعبّر عن تقديرنا العميق للجهود القيّمة والمتواصلة التي قامت بها وما زالت، للتخفيف من معاناة أكثر من ٤,٥ مليون لاجئ فلسطيني داخل الأراضي المحتلة وفي جوارها، كما نعبّر عن امتناننا للسيدة كارين أبو زيد وهي على مشارف استكمال مهمتها، على ما حققته خلال التسع سنوات الماضية على رأس هذه الوكالة من منجزات قيّمة لصالح الشعب الفلسطيني.

إذ تلتئم الجمعية العامة لمناقشة القضية الفلسطينية خلال هذه الدورة، فإن تقييمنا لما عرفته من تطورات خلال الفترة السابقة يقودنا إلى الوقوف على التناقض الواضح بين الجهود التي ما فتئت الأسرة الدولية تقوم بها لاستئناف المفاوضات من جهة والتطورات الخطيرة على الأرض من جهة أخرى. فبينما كانت الأسرة الدولية تنتظر تفعيلا حقيقيا للتفاهمات التي انبثقت عن مؤتمر أنابوليس، واصلت إسرائيل سياسة العقاب الجماعي وسياسة الاستيطان بضم ومصادرة أملاك السكان العرب لمنحها للمستوطنين الإسرائيليين.

على هذه الخلفية وبعد أيام معدودات من اجتماع مماثل للجمعية العامة خلال الدورة السابقة، شنّت القوات الإسرائيلية عدوانها على قطاع غزة مخلّفة ١ ٤٠٠ قتيل وأكثر من ٥ ٠٠٠ جريح لم يستثن منهم لا الشيوخ ولا النساء ولا الأطفال ولم تسلم من آثاره المدمرة منازل المدنيين ولا مساجد المؤمنين ولا مدارس الدارسين ولا مستشفيات للمرضى والجرحى.

وبعد إعلان وقف إطلاق النار، إثر اتخاذ مجلس الأمن لقراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، توالت التقارير لتبرز بما لا يدع مجالا للجدل جسامة الأفعال التي ارتكبتها القوات العسكرية الإسرائيلية خلال عدوانها على غزة والتي لم تحترم خلالها أبسط قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وهكذا اطلعنا أولا على تلخيص لتقرير مجلس التحقيق التابع لمقر الأمم المتحدة الذي عهد إليه الأمين العام بالتحقيق في تسعة حوادث تسببت في حدوث وفيات أو إصابات داخل مباني الأمم المتحدة.

على أن هذا التقرير، على دقته وخطورة الوقائع التي تضمنها، لم يكن إلا نموذجا لأفعال جسيمة أوسع نطاقا تطرق لها بالتدقيق تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة والذي اعتمدت الجمعية العامة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بعضا من توصياته.

وأخيرا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، صدر تقرير آخر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لم يحظ على ما يبدو بالأضواء التي سلطت على التقريرين السابقين، والذي تطرق إلى مخلفات الأعمال الحربية في قطاع غزة من تلوث لمحيطه البيئي المتدهور أصلا وآثاره الاقتصادية والمعيشية على سكانه. ولعل من أهم ما خلص إليه التقرير الذي شارك فيه

بالإضافة إلى الخبراء الدوليين، خبراء فلسطينيون وإسرائيليون، أن هذه الآثار في حالة عدم تدخل المجتمع الدولي ستستمر ليس لسنين فقط بل لقرون مقبلة، كما أن الموارد المائية للقطاع الشحيحة أصلا، أصبحت تهدد سلامة السكان نظرا لعدم توفرها على الحد الأدنى من الشروط الصحية.

لقد كان المجتمع الدولي يأمل بعد وقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) أن تتوقف بالتزامن مع ذلك إسرائيل عن ممارساتها وأن تتراجع عن سياسة العقاب الجماعي في حق الشعب الفلسطيني وأن تتوانى عن محاولاتها المتواصلة لفرض الأمر الواقع وقضم الأرض الفلسطينية دُونَمَاً تلو الآخر. لكن العكس هو الذي حصل، حيث تجلى ذلك أساسا في مواصلة النشاط الاستيطاني غير القانوني في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية بالاستمرار في الاستحواذ على المزيد من الأملاك والعقارات العربية وإجبار السكان العرب على النزوح منها لإحلال المستوطنين مكانهم، وكذلك مواصلة استكمال بناء الجدار العازل لتقطيع أوصال الوجود العربي، وكلها سياسة تستهدف تحجيم الوجود العربي لتغيير الوضع الديموغرافي والعمراني بها. كما أن إسرائيل لم تتوان عن استهداف المقدسات الإسلامية بالمدينة وذلك بمواصلة الحفريات المشبوهة وإقامة شبكة الأنفاق تحت المسجد الأقصى المبارك وفي محيطه بمبررات واهية، وأخيرا وليس آخرا، بالتغطية على محاولات متكررة تستهدف استباحة باحة المسجد الأقصى المبارك والمساس بحقوق المصلين في الدخول الآمن وغير المشروط لأماكن العبادة.

وكلها ممارسات مرفوضة تتنافى بشكل مطلق مع قرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي وضرورة احترام المشاعر الدينية للمؤمنين بالديانات السماوية الأخرى.

إن المملكة المغربية التي يترأس عاهلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، تعبر عن انشغالها البالغ والعميق وإدانتها لكل الممارسات والأعمال التي من شأنها المساس بالوضعية الخاصة لهذه المدينة المقدسة وتغيير معالمها العربية والإسلامية. وانطلاقا من نفس المسؤولية، واعتبارا للمكانة المحورية التي تحتلها القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، لم يتوان جلالته في كل مرة دعت الضرورة إلى ذلك، إلى إثارة انتباه الأمم المتحدة والقوى الدولية الفاعلة والقيادات الروحية، وخاصة قداسة البابا، إلى الأخطار المترتبة عن الأعمال الإسرائيلية اللامشروعة والأحادية الجانب وحثها على تحمل مسؤوليتها، أمام تلك الأفعال التي تهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والمساهمة في الحفاظ على الطابع الخاص للقدس وفقا للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والالتزامات التي أقرتها الأطراف سابقا.

وأخيرا، عبرت المملكة المغربية عن إدانتها القوية لترخيص الحكومة الإسرائيلية لبناء ٩٠٠ مسكن بالقدس الشرقية مذكرة في نفس الوقت بالطابع اللاقانوني واللامشروع لأية عملية استيطان أو بناء إسرائيلي في الضفة الغربية. على أن القدس لا يمكن استثناءها بأي حال من الأحوال أو تحت أية ذريعة من الذرائع.

بالنظر إلى المعاناة التي يعيشها يوميا سكان المدينة المقدسة، تواصل لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، دعم صمود المقدسيين من خلال إنجاز مشاريع ومنشآت ذات طابع اجتماعي تكفلت بإنجازها وكالة بيت مال القدس الشريف.

وعلى صعيد آخر، أكد الاجتماع الأخير حول القدس الذي نظمته بالمغرب وكالة بيت مال القدس المنبثقة عن لجنة القدس ومؤسسة ياسر عرفات يومي ٢٨ و ٢٩

تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ضرورة تدخل المجتمع الدولي من أجل وقف كافة أشكال الممارسات الإسرائيلية غير القانونية وغير الأخلاقية التي تتعرض لها مدينة القدس ومقدساتها وكذا احترام حرية الأديان، على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتنطبق عليها مقتضيات القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. كما طالب المشاركون بضرورة احترام حرية الأديان والعبادات والأماكن المقدسة وتعزيز روح التعايش والتسامح.

وعلى نفس النهج وانطلاقا لما تمثله القدس في الوجدان العربي والإسلامي، سينظم بالمغرب ما بين ١١ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر المقبل في إطار الاحتفال بالقدس كعاصمة للثقافة العربية لسنة ٢٠٠٩ ملتقى دولي تحت شعار ''القدس في الفكر العربي والعالمي''. ويتناول هذا الملتقى الدولي مواضيع تبرز مكانة القدس وأهمية المسجد الأقصى في الوعي العربي والإسلامي وكذا تداعيات سياسة الاستيطان الإسرائيلي على المدينة وتاريخها وتراثها الإنساني. كما ستكون مناسبة لإبراز الثقافة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال والحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية.

إن انشغالنا البالغ بالتطورات الخطيرة التي تعرفها القضية الفلسطينية وتأثيراتها على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لا يوازيه إلا إيماننا الراسخ بأن عملية السلام خيار لا مناص عنه وأن نتيجته ستكون حتما سلاما عادلا وشاملا في المنطقة لصالح كل شعوبها بما يضمن أمنها واسترداد كل حقوقها.

وانطلاقا من التزام المملكة المغربية، المستند على مبادرة السلام العربية، بعملية السلام في الشرق الأوسط، فإنها تنخرط كعضو في لجنة متابعة هذه المبادرة، في كافة الجهود الدولية لإحداث انطلاقة جديدة وفعلية لعملية التفاوض. وتتابع المملكة المغربية في هذا الخصوص مع التقدير لجهود الرئيس الأمريكي باراك أوباما لتجاوز الصعوبات التي تعترض مسلسل السلام وتتطلع إلى أن يواصل مساعيه بهذا الخصوص إلى أن يتحقق الهدف المنشود. كما نقدر كل الجهود الدولية الأخرى بما فيها الأوروبية ونأمل أن تفضي إلى انطلاقة جديدة للمفاوضات على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ومرجعية مدريد وكذا الاتفاقات والتفاهمات بين الأطراف ومبادرة السلام العربية على اعتبار أنها مبادرة شجاعة تعكس الإرادة العربية للتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع في الشرق الأوسط. على أن هذه المبادرة ستقوى لا محالة كلما ازداد الصف الفلسطيني وحدة وكلما حافظ الجانب الفلسطيني على المكتسبات التي خلفها تنفيذه لالتزاماته وفقا لخارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية.

وتود المملكة المغربية التأكيد مرة أخرى على دعمها للقيادة الحكيمة للرئيس محمود عباس ودوره الريادي إلى أن يتحقق للشعب الفلسطيني حلمه في دولته المستقلة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب في سلم وأمن مع إسرائيل. على أن السلام الشامل والدائم والعادل في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق إلا إذا استعادت سوريا سيادتها على الجولان المحتل واسترد لبنان كل شبر من أراضيه.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي في البداية أن يعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا مصر وسوريا باسم حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي على التوالي.

منذ ستين عاما، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د - ٢) بشأن تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، واحدة يهودية، وأخرى عربية. ومع ذلك، وحتى الآن، لم تبرز للوجود سوى دولة واحدة. ذلك وضع أدى إلى

خسائر عديدة في الأرواح ولا تزال أصداؤه تنعكس ليس على الشرق الأوسط فحسب، بل على العالم بأسره.

لا بد لنا إذن أن نتخذ تدابير عاجلة وحاسمة لاستعادة النظام والاستقرار في المنطقة ولاستئناف عملية السلام بغية الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة، ونكون بذلك قد طبقنا ما نص عليه القرار ١٨١ (د-٢).

من الواضح أن الأسباب الجذرية لهذه المشكلة تكمن في الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية. وقد زاد من تفاقم المشكلة خلال عقود طويلة الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل وتعنتها في المجالات التالية: أولا، الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل في غزة في انتهاك لاتفاقيات جنيف؛ ثانيا، غياب الالتزام السياسي بمتابعة نتائج العمليات السياسية المتلاحقة؛ وثالثا، الاستمرار، بل والتوسع، في أنشطة الاستيطان غير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وكذلك مصادقة الحكومة الإسرائيلية مؤخرا على بناء ٩٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة جيلو الواقعة في الجزء الجنوبي للقدس الشرقية؛ رابعا، طرد الشعب الفلسطيني قسرا وهدم منازل الفلسطينيين ومصادرة الأراضي الفلسطينية، بما فيها عن طريق بناء الجدار العازل الذي يستمر العمل في بنائه على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية. إن من شأن تلك التدابير غير القانونية أن تغير التركيبة السكانية للقدس الشرقية ومركزها وطبيعتها. كما أنها تؤثر سلبا على التواصل الجغرافي للأراضي الفلسطينية والتركيبة الاجتماعية للشعب الفلسطيني في انتهاك للقانون الدولي؛ خامسا، اتخاذ إجراءات تشكل نوعا من أنواع العقاب الجماعي الممنوع منعا باتا بموجب القانون الإنساني الدولي. ومن تلك التدابير الحصار المضروب على غزة يعيق حركة السلع الأساسية ومواد البناء للمجموعات الضعيفة، وإنشاء مئات من نقاط التفتيش وحواجز الطرق ونظام التصاريح ومعوقات أخرى تنتهك حقوق الفلسطينيين في حرية الحركة.

إن اعتداءات غلاة المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين في الموقعين المباركين، الحرم الشريف والمسجد الأقصى، هي أعمال يقوم بها النظام الإسرائيلي في الأراضي المحتلة دون مساءلة. إننا مترعجون إزاء تنامي حوادث العنف غير المشروع والاعتداءات التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين دون أي تدخل من السلطات الإسرائيلية لوضع حد لها أو كبحها. إن مثل تلك الاستفزازات قد أدت إلى تفاقم الوضع المضطرب أصلا في الأراضي المحتلة، لا سيما في القدس الشرقية.

إن تجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته عن طريق مثل هذا الاستغلال ليس فقط أمرا غير قانوني وغير أخلاقي، ولكنه أيضا يأتي بنتائج عكسية لهدف تحقيق سلام حقيقي ودائم. ولن يتسنى لإسرائيل، كما سعت لذلك كثيرا في الماضي، تغيير نظرة المجتمع الدولي لها لمجرد أنها تقوم، في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل، بسرد قائمة إجراءات اتخذتها لتخفيف معاناة الفلسطينيين. يجب على إسرائيل أن ترى نفسها على حقيقتها كمصدر للصراع في الشرق الأوسط.

من الواضح الجلي إذن ألا مجال لتحقيق السلام في الشرق الأوسط إلا إذا أفلح المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى اعتراف إسرائيل بأخطائها وإخضاعها للمساءلة. على إسرائيل أن تعمل على تحسين الأوضاع على الأرض، بما في ذلك عن طريق رفع الحصار عن غزة والاستجابة للاحتياجات الإنسانية للسكان في الأراضي المحتلة وتعزيز الأنشطة الاقتصادية وتهيئة بيئة موائمة للمفاوضات.

ثمة ضرورة إلى أن يعيد المجتمع الدولي تركيز جهوده وطاقته على استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في دولة فلسطينية مستقلة. وفي

هذا الصدد، نناشد مجلس الأمن اتخاذ ما يزم من إجراء حازم ضد انتهاكات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليضع بذلك حدا لثقافة الإفلات من العقاب غير الأخلاقية التي ينتهجها النظام الإسرائيلي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كابرال (غينيا - بيساو).

بالأمس احتفلنا أيضا باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي جميع الفلسطينيين الذين عانوا في نضالهم العادل من أجل الحرية والكرامة في دولة يحق لهم أن يسموها دولتهم. ويمكن لشعب فلسطين الاعتماد على الدعم الماليزي الثابت والدائم لجهوده الرامية إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد العلاف (الأردن): بداية، أتقدم إليكم بالشكر والتقدير لعقد هذا الاجتماع الهام الذي يأتي متزامنا مع اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وتجديدا لالتزام المجتمع الدولي بدعم ومساعدة الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وتأسيس دولته المستقلة.

كما أعبر عن تقدير الأردن للدور التاريخي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها سعادة السيد بول بادجي، وللجهود الكبيرة التي تبذلها هذه اللجنة في الإبقاء على المسؤولية التاريخية للأمم المتحدة إزاء الحقوق الفلسطينية. وأشير هنا إلى رسالة التقدير التي وجهها بالأمس جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين إلى رئيس اللجنة تقديرا لهذه الجهود.

تمر منطقة الشرق الأوسط اليوم بمرحلة دقيقة وعلى درجة عالية من الحساسية، تتسع فيها الفجوة بين أطراف الصراع، وتتسارع فيها الأعمال الأحادية الجانب، ويغيب الفكر المتوازن المطلوب لضبط التوتر ومنع الانزلاق إلى العنف، وتغيب فيها الإرادة السياسية للوصول إلى حل دائم وعادل وشامل للمسألة الفلسطينية، جوهر الصراع في الشرق الأوسط.

إن السلام هو خيارنا الوحيد في المنطقة ويتطلب من الأطراف المعنية الاحتكام بجدية لطاولة المفاوضات على أساس حل الدولتين والمرجعيات المتفق عليها في سياق إقليمي يحقق السلام الشامل في المنطقة، وينبغي أن تنطلق تلك المفاوضات من حيث توقفت سابقاتها وتعالج كل قضايا الحل النهائي وعلى رأسها الحدود والقدس واللاجئين والأمن.

لا بد من تكثيف الجهود الدولية لاستئناف المفاوضات. إن الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني يواصل جهوده على جميع الصعد من أجل حشد الدعم الدولي لإطلاق عملية التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين وللتوصل إلى اتفاق سلام يكفل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والمتواصلة جغرافيا، والقابلة للحياة، على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفي إطار زمني واضح، استنادا إلى المرجعيات المعتمدة وخصوصا مبادرة السلام العربية التي تعكس موقفا عربيا موحدا لتحقيق السلام الشامل والدائم الذي يضمن الأمن والاستقرار الحقيقي في المنطقة.

إن الحالة الراهنة في قطاع غزة قد بلغت مستوى الكارثة الإنسانية، ولا سيما مع استمرار الحصار الإسرائيلي الذي يشكل عقابا جماعيا للسكان المدنيين في القطاع، القطاع الذي تحول بحد ذاته إلى سجن كبير. فلا بد من إنهاء الحصار ودخول كافة مواد الإغاثة الإنسانية دون قيود، والسماح للمرضى بالوصول إلى أماكن الرعاية الطبية، وكفالة تنقل المدنيين بحرية وبلا عوائق. كما أن على المجتمع الدولي العمل على كفالة إعمال حقوق الإنسان الخاصة

بالشعب الفلسطيني في مختلف الأراضي الفلسطينية، ليس من باب العمل الخيري الإنساني، ولكن باعتباره مسألة تتعلق بالحقوق الفلسطينية والالتزامات والمسؤولية الواقعة على المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، يواصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني كافة الجهود والاتصالات مع المجتمع الدولي لحثه على العمل على إنهاء المعاناة الخانقة التي يواجهها الشعب الفلسطيني، وعلى تقديم المساعدات التي تسهم في تحسين ظروفه المعيشية والحيلولة دون تدهورها.

إننا ندعو المجتمع الدولي، بموجب ما تلقيه المسؤولية الإنسانية والقانونية عليه، بالوقوف بجانب إخواننا الفلسطينيين وتقديم الدعم الإنساني الطارئ لهم ووقف معاناتهم الإنسانية ومعالجة تبعاتها.

إن ما تشهده الأراضي المحتلة من ممارسات إسرائيلية تعسفية ضد الفلسطينيين والسكان العرب لا ينسجم أبدا مع الرغبة في تحقيق السلام. إن إعطاء الانطباع الصادق بالتوجه نحو السلام يتطلب وقفا فوريا لكافة تلك الممارسات التي تتناقض مع التزامات إسرائيل بوصفها القوة القائمة بالاحتلال وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة. إن تحقيق أي تقدم يتطلب تغييرا في الواقع المأساوي الذي يعيشه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة من خلال إحياء الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي لا يمكن أن يتم دون رفع الإغلاق والحواجز الأمنية غير المبررة.

لقد شهدنا هذا العام تسارعا واضحا في وتيرة ونطاق الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب في مدينة القدس الشرقية المحتلة، مثل الحفريات تحت وحول الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين، وبشكل خاص الحرم القدسي الشريف ومحيطه، فضلا عن سياسات هدم المنازل وتهجير السكان العرب والمحاولات المحمومة لتغيير الواقع، والطابع الديمغرافي للقدس الشرقية المحتلة وعرقلة عمل إدارة الأوقاف.

وفي هذا الصدد، تشدد المملكة الأردنية الهاشمية على أن كافة الإجراءات الإسرائيلية الأحادية تلك غير شرعية وغير قانونية، وتمثل خرقا جسيما لالتزامات إسرائيل بوصفها القوة القائمة بالاحتلال في الضفة الغربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس الشرقية، علاوة على أنها تشكل عقبة أمام الجهود المبذولة لإطلاق المفاوضات الرامية لتحقيق حل الدولتين والوصول إلى السلام الشامل في الشرق الأوسط. إن على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته واتخاذ موقف صارم لوقف جميع الاعتداءات والاستفزازات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة.

إن المساس بالمدينة المقدسة، يعد بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية ولقيادتها متمثلة بجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، خطاً أحمر لا يمكن القبول بتجاوزه، وانطلاقا من موقفنا هذا فإن القدس وحمايتها ستبقى دائما أولوية هاشمية أردنية، ولن تدخر بلادي جهدا في الحفاظ على القدس وحماية الأماكن المقدسة الإسلامية منها والمسيحية. والقدس بما لها من مكانة كبيرة في ضمير ووجدان عشرات الملايين من المسلمين والمسيحيين حول العالم تجعل من مثل هذه الاستفزازات والإجراءات غير القانونية فتيلا من شأنه أن يقود إلى وضع يهدد أسس الأمن والسلم الدوليين.

إن ما تقوم به إسرائيل يهدف إلى خلق واقع جديد على الأرض، وطمس المعالم العربية والإسلامية في القدس، والتأثير على الوضع القانوني للمدينة. إن تلك الإجراءات الاستفزازية من شأنها أن تقوض الجهود التي تبذلها الأطراف الدولية للوصول إلى السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط، بل وتهدد العملية التفاوضية برمتها. إن على إسرائيل التوقف عن تلك الانتهاكات غير الشرعية بشكل

فوري، والالتزام بأحكام معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية فيما يتعلق بالقدس وحماية الأماكن المقدسة.

إن الإعلان الإسرائيلي الأحادي الجانب بوقف جزئي للاستيطان في الضفة الغربية المحتلة هو خطوة غير كافية ولا تستوفي الشروط المطلوبة ضمن رؤية المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق حل الدولتين. إن عدم شمول القدس الشرقية ضمن عملية وقف الاستيطان هو أمر مرفوض ويتعارض مع الإجماع الدولي الذي يعتبر القدس الشرقية جزءا من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والذي يجمع ويقر أيضا بأن القدس موضوع أساسي من ضمن قضايا مفاوضات الوضع النهائي.

إن تلك المستوطنات تمثل بحد ذاتها خرقا واضحا للقانون الدولي استنادا للفقرة ١٢٠ من فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية المترتبة على تشييد الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما تمثل الإجراءات الإسرائيلية المتمخضة عن بناء المستوطنات، كترحيل الفلسطينيين وتشريدهم وهدم منازلهم في مناطق عديدة من الضفة الغربية والقدس الشرقية، مخالفة واضحة للقانون الدولي الإنساني وتحديدا اتفاقية جنيف الرابعة. إضافة لما سبق، تشكل المستوطنات الإسرائيلية أعباء لا يمكن تحملها على حركة الفلسطينيين والتطوير في الأراضي الفلسطينية، كما تحرمهم من حقهم في الاستفادة من أراضيهم ومواردهم ومن مصادر المياه التابعة لهم.

وفي هذا الصدد، يؤكد الأردن على ضرورة الوقف الكامل، والفوري، والمباشر لكافة الأنشطة الإسرائيلية الاستيطانية المدانة، بما في ذلك ما يسمى ”النمو الطبيعي للمستوطنات“. وكما أن الاستيطان غير مشروع فإن ”نموه الطبيعي“ هو نشاط غر طبيعي وغير مشروع. فالاستيطان والسلام نقيضان لا يجتمعان، إذ تقوض تلك الأنشطة الاستيطانية فرص قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة على التراب الوطني الفلسطيني. كما أن التواصل المحموم للأنشطة الاستيطانية يهدد بشكل مباشر وخطير آفاق تحقيق السلام في المنطقة بأسرها.

وختاما، سيدي الرئيس، إن إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية – جوهر الصراع في الشرق الأوسط – هو مفتاح لحل النزاعات الأخرى وضمان لأمن واستقرار المنطقة، منطقتنا التواقة إلى السلام الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حل الدولتين، الدولة الفلسطينية المستقلة والمتواصلة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، التي تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتقديم الشكر لرئيس الجمعية على تنظيم هذه الجلسة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي هذه المناسبة، تنضم بنغلاديش إلى المجتمع الدولي في إعادة تأكيد دعمها الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل والمشروع لتقرير مصيره وتحرره من الاحتلال المستمر. وبنغلاديش راسخة في موقفها من الصراع العربي – الإسرائيلي لصالح تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل الجمهورية العربية السورية بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي. ومع ذلك، أود أن أذكر بعض المسائل التي تقلقنا.

إن المسألة الفلسطينية كانت دوما موضع قلق لبنغلاديش. فرئيسة وزرائنا، الشيخة حسينة، أعربت في يوم التضامن هذا عن دعمنا الثابت للشعب الفلسطيني وتضامننا معه في كفاحه العادل والمشروع من أجل حقه في تقرير المصير وفي إنشاء دولة له.

وتكرر بنغلاديش تأكيد موقفها القديم من أن استمرار احتلال فلسطين هو السبب الجذري للعنف، والاضطرب، وزعزعة الاستقرار في المنطقة. وما فتئ شعب فلسطين تحت الاحتلال غير القانوني طوال العقود الأربعة الماضية. والمؤسف أن حقوقه الأساسية في تقرير المصير ودولة سيادية لم يجرِ إعمالها بسبب الفشل الجماعي، على ما يبدو، من جانب المجتمع الدولي.

والمؤسف أيضا أن إسرائيل، التي عانى شعبها في الماضي، تواصل انتهاك القانون الإنساني الدولي عن طريق ارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني. فالشعب الفلسطيني يحرم من حقوقه الأساسية في تقرير المصير وفي العيش بحرية على أرضه، ويحرم المشردون الفلسطينيون من حقهم في العودة إلى ديارهم بكرامة وأمان. ونعتقد أن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية هو الحل المستدام الوحيد لهذا الصراع الذي طال أمده.

وتدين بنغلاديش بقوة توسيع إسرائيل غير القانوني للمستوطنات عن طريق الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. والتوسيع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وبناء جدار الفصل يهددان بإخراج مفاوضات السلام الجارية عن مسارها. وبما أن بناء الجدار يمضي بلا هوادة مزدريا فتوى محكمة العدل الدولية، فإن الأراضي المحتلة تتعرض على نحو متزايد لتقسيمها إلى أجزاء صغيرة، تؤثر تأثيرا جادا على وجود دولة فلسطين السيادية والمستقرة والمسالمة والمستقلة.

ووفقا لتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة – تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) – ثمة دليل على أن إسرائيل ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدوليين خلال عملياتها العسكرية في غزة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وأن إسرائيل ارتكبت أعمالا ترقى إلى كونها جرائم حرب، ولربما جرائم ضد الإنسانية. والحالة في القدس الشرقية تدهورت بشكل خطير، إذ صودرت الأراضي وهُدمت المنازل وطرد الفلسطينيون من ديارهم ونُقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين. وقد أصيبت إصابات مباشرة المنازل والمدارس والمرافق الطبية وحتى مباني الأمم المتحدة.

ونشعر بقلق عميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدوليين التي ارتكبتها إسرائيل حسبما جاء في تقرير غولدستون. ونحن على ثقة بأن تنفيذ توصيات غولدستون سيساعد على تهيئة فرصة لوضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويود وفدي أن يسترعي الاهتمام إلى أن إسرائيل، بوصفها موقعة على الأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على مسؤوليات السلطة القائمة بالاحتلال، لا يسعها قانونيا أو أخلاقيا أن تنأى بنفسها عن تحمل مسؤولياتها إزاء كفالة حقوق الإنسان الرئيسية للشعب الرازح تحت احتلالها. والجمعية العامة ومجلس الأمن، في قراراتهما المتخذة على مر السنين، أعادا التأكيد على واجب إسرائيل كفالة حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني. وتعتقد بنغلاديش أن حل الأزمة الفلسطينية لا يمكن أن يتحقق إلا بالتنفيذ الكامل والصادق لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

إن الحل الطويل الأمد والمستدام للصراع العربي – الإسرائيلي، بما في ذلك قضية فلسطين، التي هي جوهر الأزمة القائمة منذ عهد بعيد، يجب أن يكون هدفنا الاستراتيجي الجماعي. وعلى جميع الدول الأعضاء أن تلتزم التزاما كاملا بهذا الهدف، وأن تُلقي بكل ثقلها المعنوي

والدبلوماسي والسياسي والاقتصادي خلف تحقيقه المبكر. وبنغلاديش على استعداد لتأدية دور داعم في هذا المسعى الجماعي لبلوغ سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط.

وفي الختام، وبغية تحقيق حل دائم في الشرق الأوسط، من المهم جدا التصدي للمسألة الرئيسية، ألا وهي الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي العربية. لذلك، يقتضي الحل انسحاب إسرائيل الكامل وبدون شروط من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن جميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى. ونؤكد مجددا أن إنشاء دولة فلسطين التي تتعايش سلميا مع إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧، وتكون القدس الشرقية عاصمة لها، هو الحل الوحيد المستدام للصراع، ويمكن أن يأتي بالسلام إلى المنطقة. وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، والقرارات ذات الصلة، هي أفضل السبل لتحقيق الحل القائم على دولتين.

السيد سيبانغولي (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفدي بهذه المناقشة للبندين ١٥ و ١٦ من جدول الأعمال، بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين على التوالي. وحسبما يرد بوضوح في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/64/351، فإن الأمم المتحدة لا تزال وستظل محورية في تعزيز تسوية سلمية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، الذي هو في الحقيقة جوهر كل نجاح في تحقيق سلام واستقرار شاملين في الشرق الأوسط.

ويؤيد وفد زامبيا تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ومع ذلك، نود بصفتنا الوطنية أن ندلي بنقطة إضافية رئيسية.

إن الجمعية العامة، إلى جانب مجلس الأمن، أدركت الحل النهائي لمشكلة الشرق الأوسط قبل ٦٠ عاما، عندما اعتمدت مبدأ الحل القائم على دولتين. فذلك المبدأ الذي لا يزال صالحا اليوم، ينص على إنشاء دولتين ووجود شعبين يعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمان. وهذا الحل النهائي ورد بوضوح في القرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، وأعيد تأكيده في قرارات مجلس الأمن اللاحقة، ولا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وصولا إلى القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي نُحّي للأسف جانبا عندما جرى الترويج لحل عسكري بدلا من حل تفاوضي بين الأطراف الرئيسية في الصراع.

قبل عام، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، اتخذت الجمعية القرار ٢٩/٦٣ إدراكا منها بأنه على الرغم من رغبة الإسرائيليين والفلسطينيين والمجتمع الدولي عامة في تنفيذ الحل القائم على دولتين، لم يتخذ المجتمع الدولي خطوات كبيرة في ذلك الاتجاه. إن ذلك الإجراء الذي اتخذته الجمعية، والذي اتخذ بأوسع تأييد في التاريخ، يؤكد من جديد جدوى حل الدولتين بلا منازع، من الناحية التاريخية والاجتماعية والاقتصادية لتسوية الصراع الإسرائيلي – العربي. وتود زامبيا أن تناشد المشتركين الرئيسيين في الصراع اغتنام هذه الفرصة بتتويج هاتين السنتين من الجهود المتعددة الأطراف لإحلال السلم والأمن في الشرق الأوسط بصورة عامة وتحقيقه للشعب الفلسطيني الذي يعاني بصورة خاصة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد محمد (السودان).

إن زامبيا وهي بلد يقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع دولة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، ما برح يؤيد حل الدولتين لهذا الصراع. وحكومة زامبيا التي ترتبط بعلاقات ثنائية مع الطرفين حضت ولا تزال تحض الطرفين على التفاوض بحسن نية بشأن المسائل الجوهرية في الصراع الذي يمكن على أساسه التوصل إلى اتفاق شامل. وتتمثل

تلك المسائل في وضع القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود والأمن وحتى المياه.

ونرى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لإسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية لبناء الثقة اللازمة لديهما للعودة إلى خطة الأمم المتحدة الأصلية للمنطقة – أي حل الدولتين – التي بموجبها تقوم دولتان لشعبين يعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

السيد كابرال (غينيا – بيساو) (تكلم بالفرنسية): بالأمس وفي قاعة مجلس الوصاية، شاركنا في الاحتفال بيوم مؤثر. لقد حضرنا معا الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ولا أعتقد أننا قمنا بذلك من قبيل العادة فحسب. لا أبدا. ولا أعتقد أن الذين كانوا موجودين هنا – أي العديد من ممثلي المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وحتى ممثلين من المجتمع اليهودي – قاموا بذلك من قبيل الممارسة الاعتيادية.

لقد حملتنا الحاجة على التعبير عن تضامننا الفعّال مع شعب مُحب للعدالة وشعب يُعاني – إنهم بشر مثلنا. و لم يخالجنا شعور بالأمس بأننا كنا نحضر حملة ضد إسرائيل، حاشى ذلك. وعلى النقيض من ذلك، استمعنا إلى بيانات موزونة أدلى بها متكلمون أعربوا فيها عن آرائهم استناداً إلى حقائق، وهي حقائق معروفة ولا يمكن إنكارها – فهي حتى الآن حقائق لا يمكن دحضها.

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تعمل من دون كلل لكي لا ننسى المصير المأساوي الذي فُرض على الشعب الفلسطيني. أود أن أهنئ اللجنة على مثابرتها في عملها المجدي واللازم لتوعيتنا بمصير شعب يناضل من أجل الحرية. أود أن أقول إن اللجنة بالأمس تفوقت في عرضها للحالة بدقة وتحليلها النزيه للحقائق التي لا تُدحض، كما قلت. وأهنئ زميلنا السفير باجي الذي في رأينا من أكثر أعضاء اللجنة استحقاقاً للتقدير لتأديته هذا العمل الرائع.

علاوة على ذلك، لم يتكون لدينا انطباع بالأمس بأننا كنا نعبّر عن أي مشاعر عدائية نحو إسرائيل، حاشى ذلك، وأنا لست هنا اليوم أمام الجمعية للمشاركة في أي محاكمة مزعومة ضد إسرائيل، أبدا على الإطلاق. بل نحن هنا لإظهار تضامننا مع شعب. ونتواجد هنا لأنه يخالجنا شعور غامر بحتمية رفع الظلم. ويخالجنا جميعاً شعور بوجوب القيام بعمل ما، والقيام به بسرعة ليتسنى لنا التماشي مع القرار المعروف جيداً الذي اتخذ هنا في الجمعية العامة، وليس في مدينة نيويورك، لأنه كان في عام ١٩٤٧ ولكن على أية حال، قبل ٦٢ عاماً بالضبط تقريبا. ويسرني أنه قبل هنيهة، أشار البعض إلى ذلك القرار الهام.

أننا لسنا هنا مجرد صدى لصرخة، ولا نعمل بصورة آلية. إننا موظفون نعتزم تحمل مسؤولياتنا بالكامل. والأمر عائد للمجتمع الدولي ليكفل الشرعية الدولية ويضمن احترام المبادئ التي نسترشد بها في العلاقات الدولية ليتسنى إحلال السلام في الشرق الأوسط وليدوم السلام المرتكز على المبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية في عصرنا.

وما برحنا نقول مراراً وتكرارا، ومنذ وقت طويل، بأننا كنا ولا نزال ضد أعمال السلطات الإسرائيلية في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة. وطالما قلنا وبطريقة مصممة جداً بأن الحالة مجحفة ولا يمكننا قبولها. واليوم لا بد لنا من أن نلاحظ بأن الحالة راكدة كما شهدنا في التقرير الوارد في الوثيقة A/64/35 التي وزعت بالأمس بالنيابة عن اللجنة وقام بتوزيعها سفير مالطة.

هناك ركود، أي لا يوجد تقدم؛ الأمور لا تسير إلى الأمام، بل يمكننا حتى القول إن الحالة قد زادت تعقيدا. لذلك ما هو المتوقع منا أن نقوله، أن نكرر ونعيد وأن نحاول

إقناع أصدقائنا الإسرائيليين بضرورة تركيز أبصارهم على ما يحدث في بلدهم وحوله للاستماع إلى ما يقوله بقية أعضاء المجتمع الدولي.

ما برحنا نقول إنه لا يمكننا قبول الجدار الذي شُيد بصورة غير قانونية. ببساطة ذلك الجدار غير مقبول، ليس لأن محكمة العدل الدولية ذكرت ذلك في فتواها، ولكن أيضا لأن الجدار الذي يتعرج عبر أراضٍ تعود للفلسطينيين سيلحق إجحافا مروعا. فالجدار يفصل بين الجيران، ويفصل شعباً كان مرتبطا مع بعضه البعض قبل تشييد ذلك الجدار. والجدار يمنع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة. والجدار يمنع المؤمنين من الذهاب إلى المسجد أو إلى الكنيسة. والجدار يجرد الفلسطينيين من روحهم الحقيقية. وعلية، نحن لا يمكن أن نقبل به.

وأود أن أقول هنا إن هذا الجدار من شأنه أن يكون نوعا من تنفير أصدقائنا الإسرائيليين من تاريخهم. فالأسوار والأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة سوف تستحضر بعض الذكريات المريرة لأصدقائنا. وأعتقد أنهم ينبغي ألا يقبلوا ببناء هذا الجدار لأنه يمثل تمزيقا لأجساد الفسطينيين وأرواحهم. وهذا لا يمكن قبوله.

وأنا أقول أيضا إنه قد حان الوقت لأن يتصالح الفلسطينيون فيما بينهم ومع أنفسهم. نحن أصدقاء ويجب أن نتحداهم بأن يتوحدوا من جديد لكي يقفوا معا حول المبدأ الأساسي، وهو حق شعبهم غير القابل للتصرف في تقرير مصيره. ويجب إسكات الخلافات. وينبغي لأصدقائنا الفلسطينيين أن يكونوا قادرين على الجلوس معا حول طاولة واحدة لرفع معيار الحرية وللكفاح من أجل تقرير مصير شعبهم. هذا ما أود أن أقوله لهم اليوم، وأن أقوله من هنا والآن وبكل إخلاص.

والفلسطينيون الذي يعيشون في غزة ليسوا أقل انتماءً لفلسطين ممن يعيشون في أي مكان آخر، سواء في الضفة الغربية أو في الشتات. إنهم بنو بشر تماما ككل واحد منا، وهم يستحقون منا أن نفكر بمصيرهم، وهم جديرون بأن تصعقنا الأعمال الوحشية التي يتعرضون لها. لقد نُكل بهم وهوجموا وقُصفوا ليلا ونهارا وبعنف. وأعتقد أنه علاوة على المسائل الإنسانية والجوانب الإنسانية التي تجمعنا هنا اليوم، يجب أن نوجه أبصارنا إلى المصير الذي يتعرض له مَن يعيشون في ذلك الجزء من فلسطين.

كما أود أن أقول إننا نعرب عن امتناننا للأمين العام على ما يبديه من تصميم في سعيه إلى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط. وأود كذلك أن أشكر أعضاء المجموعة الرباعية على جهودهم، وأقول لهم إننا معهم، ونقف إلى جانبهم لدعم التزاماتهم وجهودهم لتحقيق الحل الدائم لهذا النزاع.

لقد استمعنا إلى بعض البيانات هنا التي قد تسبب بعض الانزعاج، ولكني أعتقد أننا أناس عقلانيون. ونحن جميعا نرغب في العمل من أجل السلام. وينبغي لنا بالتأكيد أن نتحلى بالصبر، ولكن علينا أيضا أن نواصل إظهار العزم على تقديم كل الدعم الذي يحتاج إليه الشعب الفلسطيني، وأن نمنحه التضامن النشط الذي لا يخيب آماله، وأن نقول لكل من يريد أن يسمع إننا لسنا ضد أحد، ولا نكنّ ضغينة لأحد، بل نحن نريد أن نعمل من أجل السلام، السلام العادل الذي يعود بالفائدة على كل شعوب المنطقة.

وختاما، أود أن أقول إن هذه القضية طالما استمرت بلا حل، وطالما لم يتم إنفاذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وطالما استمر تعرض الأطفال والنساء والمسنين – باختصار بنو البشر – للأعمال الوحشية، وطالما استمرت معاناتهم، فسوف نكون هناك لنضيف صوتنا إلى

المطالبة التي تعلو من هذه القاعة، قاعة الجمعية العامة، هذه، المطالبة التي تقول ”لا“ لما لا يمكن قبوله، وترفض ما هو غير قانوني، وتقف ضد الأعمال التي تتنافى مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ولحرية الشعوب.

السيد باعمر (عُمان): يسرني باسم وفد سلطنة عُمان أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير إلى سعادة السفير بول بادجي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على التقرير الوافي الوارد بالوثيقة A/64/35. ولا يفوتني هنا أن أثمن الجهود التي يبذلها مع أعضاء اللجنة الآخرين لنصرة قضية الشعب الفلسطيني، كما نشكره على بيانه الشامل حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة (انظر A/64/PV.51).

ولا توجد مجالات للشك في أن اجتماعنا هذا يكتسي أهمية خاصة بشأن قضية طال أمد انتظار حلها من قِبل المجتمع الدولي، خاصة وأن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة يزداد سوءا يوما بعد يوم ولا يمكن للمجتمع الدولي السكوت والسماح له أن يستمر على هذا النحو. فخمسون عاما ونيف من القتل والتشريد وتدمير البنى التحتية، لم تُثنِ الشعب الفلسطيني الأبي عن المطالبة بحقوقه المشروعة والمتمثلة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي هذا الإطار، فإن حكومة سلطنة عُمان تُعرب عن بالغ القلق إزاء الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة الحصار الإسرائيلي المستمر والأزمات الإنسانية القاسية المفروضة على المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وحملات الاحتلال الاستيطانية والجدار العازل والأعمال غير القانونية التي تمارسها إسرائيل في القدس الشريف وحوله والمساس بالمقدسات الدينية والروحانية.

ويصادف هذا اليوم الذكرى الثانية والثلاثين لليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي جسَّد منذ عام ١٩٧٧ وقفة دولية رائعة مع نضال الشعب الفلسطيني في سعيه الحثيث لنيل حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف. كما يصادف هذا اليوم أيضا، الذكرى الثانية والستين لإصدار الأمم المتحدة القرار ١٨١ (د-٢)، القاضي بتقسيم أرض فلسطين إلى دولتين في العام ١٩٤٧، إلا أن الشعب الفلسطيني ما زال محروما من ممارسة حقوقه الشرعية وسيادته الوطنية المستقلة وعلى رأسها حقه في تقرير المصير، الأمر الذي أدى إلى وجود أكثر من أربعة ملايين لاجئ فلسطيني يعانون من ويلات الغربة والحرمان والشتات.

إن تطلعات الشعب الفلسطيني كانت ولا تزال متجهة إلى هذا المنبر الدولي لحمايته في فلسطين من بطش الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وتعسفها وممارساتها اللاإنسانية واللاقانونية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ موقفا حازما وجادا أمام هذه الممارسات.

وكان أبرز تلك الممارسات في مطلع العام الجاري، الحرب التي شنتها على قطاع غزة وما صاحبها من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وتوجيه رسالة واضحة، لا لبس فيها، تطالب إسرائيل بالكف عن هذه السياسات وتدعوها إلى الدخول في مفاوضات حقيقية تفضي إلى إرساء دعائم الأمن والاستقرار على أساس مرجعية عملية السلام وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام وقراريْ مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي يرحب باتخاذ الجمعية العامة القرار ١٠/٦٤ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ الخاص بمتابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في قطاع غزة، واعتماد التوصيات الواردة في صلب التقرير، التي نأمل أن يتم تنفيذها بجدية تامة

من قبل جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن الدولي.

يعرب وفد بلادي كذلك عن بالغ قلقه إزاء استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية في الجولان السوري وجنوب لبنان، وانتهاكاتها اليومية للمجالات الجوية والبرية اللبنانية في خرق واضح لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وكذلك قيامها بأعمال غير قانونية في الجولان السوري المحتل من محاولات تغييرها للتركيبة السكانية والطبيعية.

وتدعو حكومة بلادي إسرائيل إلى الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة والدخول في مفاوضات جادة مع الأطراف المعنية.

إن بلادي، سلطنة عمان، كانت ولا تزال من أوائل الدول التي رحبت بعملية السلام واعتبرتها المدخل الطبيعي والحضاري لتسوية الخلافات عبر الحوار والتفاوض. ومن هذا المنطلق فإننا ندعو الأطراف المعنية والراعية لعملية السلام إلى القيام بدور فعال لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، وذلك نظراً لخطورة الوضع في المنطقة والتأزمات التي تشهدها في هذه المرحلة من الزمن، والتي يتطلب معها قيام مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وكذلك اللجنة الرباعية من خلال الاستجابة لمبادرة السلام العربية، التي تدعو إلى عقد مؤتمر سلام تحضره الأطراف العربية وإسرائيل والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي على جميع المسارات وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، لتكون ثمار هذا المؤتمر تنفيذ الرؤية بإقامة دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع إسرائيل ضمن حدود معترف بها دولياً.

وفي الختام، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود السلام في الشرق الأوسط وهو أمر لا يمكن تحقيقه سوى من خلال الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشريف، والعيش بسلام في دولة ذات سيادة معترف بها دولياً.

السيد **فاليرو بريسينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد فنزويلا مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية اليوم، وتؤيد بالتالي البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز (انظر A/64/PV.51).

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية حكومة وشعباً تشارك في المطالبة بوضع حد قاطع ودون ما إبطاء للوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة كشرط مسبق لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، ولإنشاء دولة فلسطينية نهائية حرة وذات سيادة.

إننا نتذكر اليوم أنه قبل ٦٢ عاماً، اتخذت الجمعية العامة القرار التاريخي ١٨١ (د-٢) الذي يدعو إلى إنشاء دولتين على أرض فلسطين. ولقد تأسست دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وهي موجودة منذ عام ٦١ عاما. أما الدولة الفلسطينية فلا يزال يتعين ولادتها بعدما وقعت فريسة لعدوان إسرائيل من أعمال الإبادة الجماعية.

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اجتمع في كراكاس رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، هوغو تشافيز فرياس، مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، محمود عباس، لتعزيز العلاقات التاريخية بين شعبيهما. ولقد زار الرئيس عباس عدة بلدان في أمريكا اللاتينية حيث لقي الترحيب بالتضامن مع قضية فلسطين. ولدى الترحيب بالرئيس عباس في فنزويلا، قال رئيسنا، هوغو تشافيز:

”نحيي الشعب الفلسطيني البطل، فهو شعب ذو تاريخ طويل من الكفاح والنضال والتضحية. إن

الثورة البوليفارية تقف منذ البداية إلى جانب الشعب الفلسطيني. ونحن دوماً إلى جانب الشعب الفلسطيني في كفاحه المشهود ضد الإمبراطورية الأمريكية وخدامها ودولة إسرائيل التي تقوم بأعمال الإبادة الجماعية، فتجتاح الشعب الفلسطيني وتقتله وتحاول القضاء عليه. وكل الذين يكافحون من أجل العدالة على هذا الكوكب يضمون أصواتهم إلى أصوات الشعب الفلسطيني''.

وفي خطاب أمام الجمعية الوطنية، برلمان فنزويلا، قال الزعيم الفلسطيني محمود عباس:

''نطالب المجتمع الدولي والعالم بأن يدركا أنه قبل ٦٠ عاماً، أرادت فلسطين أن تعيش بوصفها دولة وشعباً حرين ومسالمين ومستقلين وسياديين، على غرار البلدان الأخرى في العالم ... ولقد ورثنا مهمة بناء دولة ديمقراطية في فلسطين، حيث بإمكان اليهود والمسيحيين والمسلمين أن يعيشوا متساوين''.

ووقّع رئيسا فنزويلا والسلطة الوطنية الفلسطينية اتفاقاً إطارياً للتعاون بين البلدين، ينطوي على تطوير برامج اجتماعية واقتصادية وتعليمية وزراعية وعلمية وثقافية، في جملة أمور أخرى. ووقعا كذلك مذكرة تفاهم على الصعيد الجامعي لتدريب المحترفين الفلسطينيين في برامج ما قبل التخرج الجامعي وبرامج الدراسات العليا في مختلف مؤسسات التعليم العالي في فنزويلا.

وخلال زيارة السيد عباس إلى البرلمان الوطني، أصدرت تلك الهيئة إعلاناً جاء فيه أنه بغية تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط، على دولة إسرائيل أن تعترف بكل حق من حقوق الأمة الفلسطينية، وتضع حداً لاحتلال الأراضي الفلسطينية المحتلة وللحصار المفروض على قطاع غزة، وتفكك المستوطنات الإسرائيلية وتحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين. وأن ذبح الشعب الفلسطيني وهدم منازله والتدمير المنهجي للبساتين وحقول الزيتون وتفكيك البنية التحتية المدنية الأساسية وتدميرها وسجن الشعب الفلسطيني أمور يجب أن تتوقف.

وتشير فنزويلا إلى تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن نزاع غزة المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ والذي صيغ تحت قيادة ريتشارد غولدستون (A/HRC/12/48) وإدانته للانتهاكات المتعددة والجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة التي وصفت بأنها جرائم حرب ارتكبتها القوات الإسرائيلية المحتلة – وتضمنت إعدامات وتعذيب ومعاملة قاسية، واستخدام الدروع البشرية، والأذى الجسدي والنفسي الذي لحق بالشعب الفلسطيني خلال عملية الرصاص المصبوب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

علاوة على ذلك، تشير إلى النتائج التي خلص إليها تقرير غولدستون والتي تشير إلى حصار غزة الطويل والمشؤوم الذي فرضته الدولة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، بما في ذلك الحرمان من وسائل العيش الأساسية، أي الوظائف والمياه والمأوى والحق في الحركة ووجود محكمة لإقامة العدل، في جملة أمور. ولا تزال إسرائيل هي الدولة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة، ولذلك بموجب اتفاقية جنيف عليها التزامات محددة بحماية السكان الواقعين تحت الاحتلال. ولكن بدلاً من حماية الشعب الفلسطيني، كما نص عليه القانون الدولي، تعمل حكومة إسرائيل على إبادته بصورة منهجية.

ولا يمكن أن ننسى الحالة التي يواجهها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية مع وجود أكثر من ٦٠٠ نقطة تفتيش ونقطة رقابة، مما يعرقل حرية الحركة والتنمية، ولا يمكننا أن ننسى بناء الجدار المشؤوم وغير القانوني في

الأرض الفلسطينية، ولا يمكن أن ننسى أعمال العدوان والهجمات، وأعمال القتل المرتكبة بحق الفلسطينيين المدنيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية. إن فنزويلا ترفض رفضاً قاطعاً الهجمات العنيفة التي يشنها المتطرفون الإسرائيليون على الفلسطينيين الذي تجمعوا في الأماكن المقدسة – مسجد الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى الشريف.

ولا يمكنا أبداً المساواة بين حكومة إسرائيل التي تقوم بأعمال الإبادة والقوات الفلسطينية التي بموجب حماية الحقوق التاريخية الثابتة وممارسة لحق تقرير المصير المشروع، تقاوم العدوان الإجرامي على أمتها وشعبها. وأود أن أذكر بأن الحكومة الثورية للرئيس هوغو تشافيز فرياس جمدت العلاقات الدبلوماسية مع حكومة إسرائيل في أعقاب الغزو الوحشي لغزة وهي غير مستعدة لاستئناف العلاقات حتى تتوقف المضايقة الوحشية للشعب الفلسطيني.

إن السلطات الإسرائيلية المسؤولة عن أعمال الإبادة والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية يجب مثولها أمام المحكمة الجنائية الدولية, لقد آن الأوان لكي تحاسب وتساءل بموجب القانون الدولي. فكم مزيد من الجرائم يجب أن ترتكب قبل أن تخضع إلى حكم القانون الدولي؟ ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتنصل من مسؤولياته في هذه المسألة؛ ولا بد له من أن يردد صرخة شعوب العالم التي تطالب مدوية بتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

وفي معرض تنظيم هذه الجلسة الهامة للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين، أعتقد أنه يجدر بنا أن نتذكر قصيدة محمود درويش:

”ونحن نحب الحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلا

ونسرق من دودة القز خيطا لنبني سماء لنا“

السيد **هرنانديز – ميليان** (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اعترفت كوستاريكا بدولة فلسطين، وقد فعلت كذلك وفاء منها لالتزامها التاريخي إزاء ذلك الشعب، خاصة أننا كنا أحد البلدان الثلاثة والثلاثين التي صوتت لصالح القرار الذي أقر خطة تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧، القرار ١٨١ (د-٢). إنني إذ أتكلم في هذه المناقشة، يود بلدي أن يبني جسوراً. واليوم نمد يد التضامن للشعب الفلسطيني ونأمل في المستقبل القريب ألا نحتاج لملء سجلات الجمعية العامة بالهجمات والخطب البلاغية الطنانة التي ما من شأنها أن تسهم بأي شيء جوهري في إحلال السلم في المنطقة.

ونشعر بالقلق إزاء أعمال العنف التي لا تزال جارية، لأنها تزيد من حدة التوتر ولا تساعد في تهيئة الظروف المفضية إلى استئناف الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين. أما الحالة الإنسانية في غزة فلا تزال مبعث قلق.

إن كوستاريكا تتفهم الشواغل المشروعة للإسرائيليين في ما يتعلق بأمنهم، وتدعو السلطات الفلسطينية لمواصلة رفض أنشطة العناصر المتطرفة المتورطة في أعمال الإرهاب. وفي الوقت نفسه، نشعر أيضاً أن من الحتمي رفع القيود التي تفرضها إسرائيل على وصول السلع والمساعدة الإنسانية اللازمة بسرعة للسكان في غزة، وخاصة بالنظر إلى اقتراب حلول فصل الشتاء.

في الآونة الأخيرة ظهرت عقبات جديدة أمام التقارب بين الأطراف، مما أبعدها عن المفاوضات بشأن القضايا الجوهرية للصراع. وإحدى تلك العقبات سماح الحكومة الإسرائيلية ببناء مستوطنات جديدة، بالإضافة إلى مواصلة سياستها المتمثلة في هدم منازل الفلسطينيين وإخلاء الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية. والسياسة الإسرائيلية لتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى كونها تضعف موقف الذين يطلب إليهم أن يكونوا وسطاء في المفاوضات، فإنها تزيد من مناخ عدم الثقة بين الأطراف،

وتعرض للخطر أي إمكانية لإيجاد حل للصراع. ومن الضروري أن يعرف الفلسطينيون أن المفاوضات ذات مصداقية.

ومن الجهة الأخرى ندعو الفلسطينيين إلى مضاعفة الجهود المفضية إلى مصالحة وطنية حقه – وهو شرط لازم لإجراء انتخابات ذات مصداقية والمضي قدماً بعملية السلام، على الرغم من أن الرئيس عباس وأعضاء فريقه قد وضعوا مبادئ توجيهية لتحسين الأحوال الأمنية وتخليص شعبهم من العنف، يجري إضعاف الوحدة الفلسطينية بصورة منهجية من جانب الأوساط الراديكالية التي تمثل عقبة أمام رفاه الناس الذين يدعون بأنهم يدافعون عنهم.

ونشعر بالقلق إزاء الإعلان الصادر عن اللجنة المركزية الفلسطينية للانتخابات في ما يتعلق بإلغاء الانتخابات التي خطط لإجرائها في شهر كانون الثاني/يناير المقبل، لأن الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي بحاجة إلى مواصلة التعويل على القيادة المشروعة للمضي قدماً بالعملية السلمية. وتحتاج إسرائيل أيضاً إلى وسطاء شرعيين قادرين على التفاوض وإنهاء الصراع. إن عدم توفر تلك القيادة ما من شأنه إلا أن ينال من الالتزام بالعملية السلمية.

ومما لا مندوحة عنه، استئناف المفاوضات بين الأطراف بشأن الأهداف النهائية، ومن دون شروط، ومن دون المساس بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل. لقد استمعنا إلى الطرفين وهما يعربان على الرغبة في إيجاد حل للنزاع على أساس حل الدولتين وينبغي الاستفادة من ذلك. ولا ينبغي تهميش ذلك الالتزام.

الأمر متروك للمجتمع الدولي ليتولى المسؤولية عن وضع السياق المناسب لإعادة تنشيط عملية التفاوض. وتقع على الجمعية العامة ومجلس الأمن مسؤولية ضخمة، لا سيما تلك الدول التي لها تأثير كبير على الطرفين.

إن كوستاريكا مقتنعة بأن الحل المستدام الوحيد للنزاع في الشرق الأوسط هو ذلك الحل القائم على الاحترام الصارم للقانون الدولي، بما في ذلك الوفاء بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. وحالياً، فإن السبيل إلى السلام المستدام يتضمن احترام القانون الإنساني الدولي ومن دون تحفظ والاحترام المطلق لحقوق الإنسان. والهدف المتمثل في حل الدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود معترف بها دولياً لا يمكن أن يرتكز إلا على القانون الدولي وليس على القوة. وفي هذا السياق، فإن البلدان العربية شريك استراتيجي لبناء السلام، ولذا ينبغي لها أن تسهم في مساعدة السلطة الفلسطينية على تفادي أن يكون هذا النزاع ذريعة للقيام بأعمال من جانب منظمات فلسطينية متطرفة.

وينبغي للطرفين أن يركزا على المفاوضات بشأن المسائل الأساسية للنزاع، وهي القدس، والحدود، واللاجئون، والمستوطنات والأمن. وكان هذا هو جوهر الرسالة التي حملها رئيس بلادي، أوسكار أرياس، مؤخرا إلى المنطقة عندما زار إسرائيل وفلسطين وعقد اجتماعات بناءة مع قادة الطرفين. وتعي كوستاريكا تأثيرها المحدود في مكان أخفقت فيه الدول الكبرى مرة تلو أخرى. ولكننا نحمل لكلا الطرفين رسالة صديق مخلص لا مصلحة له في المنطقة سوى الإسهام في تحقيق السلام.

وخلال زيارة أرياس، شاطرت كوستاريكا الأطراف الأخرى تجربتها كديمقراطية صغيرة بدون جيش وتأتمن على أمنها القانون والمجتمع الدولي وآلياته المتعددة الأطراف. إننا نرحب بالاهتمام الذي أبدته السلطات الفلسطينية بتجربتنا، وشاطرنا الطرفين اقتناعنا بأنه إذا ما توفرت الظروف المناسبة للتعايش السلمي الإقليمي، فسيبدو بناء هيكل عسكري في الدولة الفلسطينية بلا معنى.

إننا بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ تدابير جريئة لبناء الثقة وحسن النوايا كأساس للسلام الدائم والقادر على الاستمرار. وفي الشرق الأوسط، لن يكون هناك انتصار نهائي لأحد على آخر. وفي نهاية المطاف، سيكون السلام ثمرة للأصوات العملية التي تقبل تعايش دولتين مستقلتين ترغبان في العيش بسلام وأمن.

السيد علي (السودان): أود في البداية أن أتقدم بالشكر والتقدير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها مندوب السنغال الموقر، السيد السفير بول باجي، التي نظمت بالأمس احتفالية رائعة إحياء لليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويود وفدي أن يؤكد مجددا في هذه المناسبة على تضامنه ودعمه لنضال الشعب الفلسطيني المشروع في سبيل قضيته العادلة لنيل حقوقه وتقرير مصيره وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشريف.

تواصل إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال تحديها للمجتمع الدولي بتنكرها لحقوق الشعب الفلسطيني وانتهاكاتها للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وبمواصلة ممارساتها غير القانونية وغير الإنسانية والتي تنتهك حقوق المواطنين الفلسطينيين على أرضهم المحتلة. فقد أصبح ذلك جليا للقاصي والداني وتم إبرازه مؤخرا عبر تقارير الأمم المتحدة، ومن بينها تقرير المقرر الخاص، السيد ريتشارد فولك، المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقرير مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة بشأن التحقيق في تسعة حوادث وقعت خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والمعروفة بعملية الرصاص المصوب، والتقرير الموحد الذي قدمه عشرة من المقررين الخاصين في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ لمجلس حقوق الإنسان بشأن آثار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي خلص إلى ضرورة إنهاء الحصار على قطاع غزة، وإتاحة الواردات من اللوازم الطبيعية والمواد الغذائية والمنتجات الزراعية والوقود ومواد البناء دون قيود، والسماح للمرضى بالوصول إلى أماكن الرعاية الطبية، وكفالة تنقل المدنيين بحرية وبلا عوائق.

هذا إضافة لتقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/8/17) بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما بفعل الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة المحتل، وكان آخر هذه التقارير التقرير الشامل الذي أعدته البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون، (A/HRC/12/48) الذي نظرت فيه الجمعية العامة الموقرة واعتمدت بشأنه قرارها الهام ١٠/٦٤.

وخلفت الحرب المدمرة التي شنتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على قطاع غزة المحاصر، وراح ضحيتها الآلاف بين قتيل وجريح ومصاب بعاهة مستديمة، من بينهم عدد كبير من الأطفال والنساء. هذا فضلا عن تدمير المنازل والمستشفيات والمدارس والجامعات والمصانع والمتاجر ودور العبادة والاعتداء على مقرات الأمم المتحدة. وما زالت جميع المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل مغلقة إلا في حالات استثنائية مما تسبب فعليا في محاصرة جميع السكان البالغ عددهم مليون ونصف المليون شخص. وفي الضفة الغربية والقدس الشرقية تواصل إسرائيل بناء المستوطنات، وتقوم بهدم منازل الفلسطينيين وانتزاع أراضيهم ورميهم في العراء في انتهاك صريح لكل القوانين وفي محاولة لتغيير الطبيعة الديمغرافية لمنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والتأثير على مفاوضات الوضع النهائي.

ويعاني الفلسطينيون من استمرار بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية بالرغم من فتوى محكمة العدل الدولية، كما يعانون من حالات الاعتقال والاحتجاز بما في

ذلك الأطفال، بالإضافة لهجمات المستوطنين الإسرائيليين ونقاط التفتيش وحواجز الطرق التي بلغت ٦٨٨ حاجزا في عام ٢٠٠٩. ويعاني الفلسطينيون من انتهاك حقوقهم فيما يتعلق بالحق في الغذاء والملبس والمسكن، والحق في المياه، والحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في الحياة. وفي هذه الأثناء التي نتحدث فيها تتعرض مدينة القدس الشرقية لهجمة شرسة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي تتمثل في توسيع المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين فيها والاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وهدم منازلهم وتهجير سكانها ومواصلة فرض القيود على الإقامة في محاولات مفضوحة لتهويدها وتغيير معالمها. هذا بالإضافة لمواصلة أعمال الحفريات الخطيرة التي تستهدف المسجد الأقصى وتهدد بنيانه في تحد صارخ لمشاعر ملايين المسلمين في العالم.

وبالرغم من صدور مئات القرارات عن الأمم المتحدة التي تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري المحتل، ومن بينها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، تواصل إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال زيادة عدد المستوطنين في الجولان السوري المحتل وإقامة هياكل أساسية ومصانع جديدة. كما يتم استغلال الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى للجولان السوري المحتل، إضافة لانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية للسكان العرب السوريين، ومن بينها الاحتجاز وعدم إمكانية الحصول على فرص عمل، وتشتيت الأسر. ولا زالت إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال تمنع لجان الأمم المتحدة ووكالاتها من الوصول للجولان السوري المحتل، هذا إضافة إلى مواجهة السكان العرب السوريين لخطر الألغام الأرضية، والآثار السلبية لدفن النفايات النووية في بعض مناطق الجولان المحتل. ويطالب وفدي بانسحاب إسرائيل أيضا من الأراضي اللبنانية المحتلة في تلال كفر شوبا وقرية الغجر الجنوبية.

لقد عزز التضامن والتأييد الذي يحظى به الشعب الفلسطيني من صموده على أرضه وقدرته على مواجهة الظلم والاحتلال، وتقع على الأمم المتحدة مسؤولية تاريخية في تحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، التي تمثل جوهر الصراع في الشرق الأوسط، وذلك بإلزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧، وتمكين الشعب الفلسطيني من العودة إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة تطبيقا لمئات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الصدد.

السيد جانغ يسوي (الصين) (تكلم بالصينية): أمس، عقدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف جلسة خاصة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. بعث رئيس وزراء الصين، ون جياباو، برسالة تضامن إلى اللجنة يعرب فيها عن الدعم لقضية الشعب الفلسطيني العادلة في سعيه إلى الاستقلال الوطني. واليوم، فإن النظر في قضية فلسطين وحالة الشرق الأوسط في الجمعية العامة يتصف بأهمية خاصة. ونأمل أن توفر هذه الجلسة زخما جديدا لإعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط.

بعد عامين على اجتماع أنابوليس، تقف عملية السلام في الشرق الأوسط مجددا أمام مفترق طرق. كنا نأمل لو أن فلسطين وإسرائيل تقدمتا صوب إجراء مفاوضات لإحلال سلام عادل ودائم وأحرزتا نتائج. ولكن المؤسف أن الحالة هناك ما زالت عاصفة والمفاوضات أمام طريق مسدود. ورغم الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأطراف المعنية لتسوية الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين،

لم يتحقق تقدم كبير في العملية السياسية. فالوضع على الأرض يشهد أحداثا واتجاهات مثيرة جدا للجزع.

في أواخر العام الماضي وأوائل هذا العام، سببت الأعمال العسكرية الإسرائيلية في غزة الكثير من الخسائر وتدمير الممتلكات. فهي لم تتسبب بأزمة إنسانية حادة فحسب، وإنما أصابت عملية السلام في الشرق الأوسط بنكسة أيضا. إن استعمال إسرائيل لقوة غير متناسبة أمر غير مقبول. ولقد دلت الحقائق على أنه لا يمكن وجود ضمانة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط ما لم تحل قضية فلسطين حلا نهائيا.

وإننا نعرب عن قلق جاد إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة. ومع بداية فصل الشتاء، قد تستمر الحالة الإنسانية في غزة بالتدهور. ونناشد جميع الأطراف المعنية أن تعمل بعزم على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ونحث إسرائيل على فتح جميع المعابر الحدودية استجابة لنداء المجتمع الدولي، والسماح للمواد الإنسانية ومواد إعادة الإعمار بدخول غزة دون عائق بغية تيسير إعادة إعمار غزة فورا. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينشط في توفير المساعدة الإنمائية الاجتماعية – الاقتصادية لفلسطين، وأن يفي سريعا بالتزاماته ويخفف من حدة الأزمة الإنسانية في غزة.

والشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية يستحق تعاطفنا أيضا. فإسرائيل تواصل توسيع مستوطناتها وبناء جدار الفصل. وانتهاك التزاماتها بموجب القانون الدولي لا يوفر لها الأمن. ونحن نناشد إسرائيل أن توقف تماما بناء المستوطنات وجدار الفصل، وأن ترفع جميع الحواجز أمام حركة الشعب الفلسطيني، وأن توقف أي عمل قد يؤدي إلى تعقيد الوضع في القدس.

إن مضمون تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة الذي أصدره مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/12/48) يبعث على القلق. فمن غير المقبول العنف وجميع الأعمال التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان. ونناشد كلا الجانبين إجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية في الأعمال التي انتهكت القانون الدولي على نحو خطير.

والتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم هو ما يتوقعه المجتمع الدولي عموما. ونعتقد دوما أن التفاوض السياسي هو السبيل الصحيح الوحيد، وأن استعمال القوة لا يمكنه أن يؤدي إلى حل. وبينما لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط تواجه مختلف التحديات، نأمل أن يكون بوسع الجانبين إعادة تأكيد إيمانهما بمفاوضات السلام، وسلوك السبيل نحو السلام، والتغلب على الاختلافات والعقبات، واستئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن، والامتناع عن أي عمل قد يقوض الثقة ويضر بعملية السلام. ونؤيد مطالب الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف، وبإقامة بلد مستقل. ويحدونا الأمل أن تتمكن الفصائل الفلسطينية من المصالحة في أسرع ما يكون.

في غضون ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل السعي إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. إننا ندعم الجانبين على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية بغية التوصل عن طريق المفاوضات إلى الحل القائم على دولتين حيث يعيش العرب واليهود جنبا إلى جنب في سلام.

وينبغي أن يستمر المجتمع الدولي في التركيز على المسائل الأخرى لعملية سلام الشرق الأوسط. ونرحب بالتقدم الكبير للحالة في لبنان. ونأمل أن تتمكن الأطراف اللبنانية من تطبيق اتفاق الدوحة، وتعزيز وحدتها وبذل جهود مشتركة لضمان السلام الوطني والاستقرار والتنمية.

إننا نحترم سيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه، ونناشد جميع الأطراف أن تنفذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). والمفاوضات بين سورية وإسرائيل ولبنان وإسرائيل مكونات هامة لعملية السلام. ونأمل أن تتمكن الأطراف من العمل معا لتهيئة ظروف تفضي إلى استئناف المفاوضات.

إن الصين تؤيد دوما تسوية مبكرة وعادلة ودائمة لمسألة الشرق الأوسط. إننا نؤيد جهود المجتمع الدولي ونشارك فيها بنشاط بغية تعزيز السلام والاستقرار والتنمية، بما في ذلك عن طريق توفير المساعدة الاقتصادية والإنسانية بأفضل ما نستطيع. وسوف تظل الصين ملتزمة بتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي على استعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي في تأدية دور بناء في سبيل تحقيق الحل القائم على دولتين وإحلال السلام الشامل والعادل والدائم.

السيد جمعة (تونس): السيد الرئيس، بالأمس، أحيينا جميعا اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهي مناسبة تذكرنا بتواصل المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني الشقيق، ووضعه المأساوي، الذي يستوجب مضاعفة جهود المجموعة الدولية وجميع الأطراف الفاعلة قصد إيجاد الحلول العاجلة والمناسبة للأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويأتي إحياء هذا اليوم في وقت تشهد الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة تدهورا خطيرا نتيجة إمعان إسرائيل في ممارساتها ضد الشعب الفلسطيني الشقيق من حصار ومصادرة للأراضي وانتهاك للمقدسات وتماديها في سياسة التوسع الاستيطاني ووضع الشروط التعجيزية التي تتسبب بعراقيل إضافية أمام إعادة إحياء عملية السلام، في الوقت الذي تعمل المجموعة الدولية على مساندة المسار التفاوضي ودعمه بما من شأنه أن يحقق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

إن بلادي، المؤمنة بقيم الحق والعدل والمتشبثة بمبادئ الشرعية الدولية ومقوماتها المتمسكة بمبادئ القانون الدولي، لطالما ساندت، ولا تزال، القضية الفلسطينية العادلة. وتعرب تونس مجددا، من هذا المنبر، عن دعمها الثابت لكفاح الشعب الفلسطيني الباسل ووقوفها الدائم إلى جانبه وتضامنها الكامل معه من أجل استرداد حقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه.

وما فتئ سيادة الرئيس زين العابدين بن علي يؤكد في شتى المحافل الإقليمية والدولية ومختلف المناسبات الوطنية على مكانة القضية الفلسطينية التي نعتبرها قضيتنا الأولى ونوليها اهتماما خاصا. وقد تضمنت رسالة سيادة الرئيس بمناسبة إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني التأكيد على:

”أن تونس من منطلق حرصها على تمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من استعادة كامل حقوقه المشروعة، تُجدد دعوتها لكافة الأطراف الدولية الفاعلة لمضاعفة جهودها من أجل حمل إسرائيل على تنفيذ متطلبات السلام وفي مقدمتها الوقف الكامل للاستيطان والكف عن محاولات تغيير الوضع الجغرافي والديمغرافي لمدينة القدس وإقرار حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرضه، في إطار تسوية عادلة وشاملة ودائمة على أساس قرارات الشرعية الدولية ومرجعيات العملية السلمية ومبادرة السلام العربية وحل الدولتين“.

كما أكد رئيس الدولة في رسالته على:

”مواصلة دعم تونس لمساعي منظمة الأمم المتحدة ومختلف الأطراف الدولية من أجل وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني وتمكينه من تحقيق تطلعاته

نحو السيادة والاستقلال والعيش الكريم في وطنه في كنف الأمن والاستقرار''.

لقد تضمّن تقرير الأمين العام الأخير إلى مجلس الأمن، حول بند جدول الأعمال ''الوضع في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية'' (A/64/351)، مُعطيات تبعث على القلق والانشغال العميقين، وهو ما نبهت إليه الأمانة العامة حيث رأت أن حالة الجمود التي آلت إليها العملية السلمية لتنذر بمزيد انفلات الأمن وتفاقم الوضع الإنساني المتدهور أصلا في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إنها مسؤوليتنا جميعا، مسؤولية تاريخية مشتركة، كدول أعضاء في منظمتنا الدولية، أن نعمل على تفادي تكرار أزمات تعمق من فداحة الوضع في الشرق الأوسط وفي الأراضي الفلسطينية بالخصوص، على غرار ما خلفه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي تسبب في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وكان موضوع تقرير اللجنة الأممية لتقصي الحقائق (A/HRC/12/48) بإشراف القاضي غولدستون، والتي أصدرت توصيات في تقريرها تبنتها الجمعية العامة في قرارها ١٠/٦٤ بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

إن تونس تهيب بالأطراف المؤثرة لا سيما اللجنة الرباعية للإسهام الفاعل في وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني وإنهاء وضعه المأساوي. وبقدر ما تؤكد بلادي على ضرورة حمل إسرائيل على وقف ممارساتها غير الشرعية وسياساتها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، فإنها تدعو المجموعة الدولية بأسرها إلى ترسيخ خيار التفاوض ودعمه بقصد تحقيق السلام الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة، على أسس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وفي الختام، لا يفوتني أن أعرب عن تقدير بلادي للجهود المتواصلة للمنتظم الأممي لدعم القضية الفلسطينية، من خلال مختلف أجهزته وهيئاته، لا سيما، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ولجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.